الفصل الرابع

تحليل البيانات والنتائج

٤,١ التمهيد

يعرض هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها باستخدام الأسلوب الكمي من خلال استبانة الدراسة التي صممت لهذا الغرض، وكذلك باستخدام الأسلوب النوعي من خلال المقابلات الشخصية التي تم اجراؤها مع عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء. وفي هذا الفصل سوف نناقش أولاً نتائج التحليل الكمي والذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يبدأ القسم الأول بعرض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ويستعرض القسم الثاني استراتيجية التحليل مع تفصيل اختبار الافتراضات الأولية التي سبقت التحليل وتشمل عدة اختبارات للبيانات، هي اختبارات التوزيع الطبيعي واختبارات التحيز بالإضافة إلى الارتباط الخطي، ويعرض القسم الثالث النموذج الافتراضي والمكون من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة، عن طريق نمذجة المعادلة البنائية SEM بواسطة برنامج SMART-PLS نسخة ٣,٣,٣. ثم ثانياً مناقشة نتائج التحليل النوعي والتي تم تفريغها وتحليلها باستخدام الترميز الموضوعي والعنونة.

٤,٢ معدل الاستجابة

الجدول أدناه يوضح عدد مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، ويوضح نسبة ما تم توزيعه على العينة المستهدفة، وكم عدد الاستبانات المسترجعة، والاستبانات المستبعدة، والاستبانات الصالحة للتحليل.

جدول (٤,١) يوضح معدل الاستجابة

البيان	العدد
مجتمع الدراسة	١٥٧٨
عينة الدراسة المقترحة	٣٠٦
ما تم توزيعة	٤٠٠
المرتجع	٢٥٥
الصالح للتحليل	٢٠٨
المستبعد من التحليل	٤٧

٤,٣ عرض خصائص عينة الدراسة

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الشخصية والمتغيرات الخاصة بخصائص المنظمات، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)- النسخة ٢٥، يستعرض الجدول رقم (٤,١) الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة كما يلي:

جدول (٤,٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	141	%67.8
	أنثى	67	% 32.2
العمر	من ٢٠ – ٢٩ سنة	45	%21.6

	من ٣٠ – ٤٥	143	%69.2
	٤٦ سنة فأكثر	20	%9.2
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	6	% 2.6
	دبلوم	9	% 4.3
	بكالوريوس	140	% 66.9
	ماجستير	41	% 19.9
	دكتوراة	12	% 6.3
الدرجة الوظيفية	موظف	92	% 43.9
	مدير مشروع	16	% 7.5
	رئيس قسم	35	%17.5
	مدير تنفيذي	27	% 13.5
	نائب المدير	12	% 5.5
	مدير عام	26	% 12.1
سنوات الخدمة	أقل من ٥ سنوات	77	% 36.8
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	78	% 37.3
	١١ سنة فأكثر	53	% 25.8

يتبين من الجدول رقم (٤,٢) في توزيع العينة حسب الجنس، بأن عدد افراد العينة بلغ (٢٠٨) فردا، وأن معظم أفراد العينة هم من الذكور، اذ بلغ عددهم (١٤١) فردا أي ما نسبته (٦٧,٨ %)، أما عدد الاناث فقد كان (٧٦) مشكلا نسبة (٣٢,٢ %)، ويعزى ذلك الى ثقافة المجتمع المتحفظة على فكرة عمل الاناث، وكذا العمل في قطاعات محددة، ولذلك فتعد هذه النسب مناسبة ومقبولة لقطاع الاعمال في المجتمع اليمني، حيث ما زالت مشاركة المرأة في سوق العمل اليمني متدنية.

أما عن توزيع الفئات العمرية لأفراد عينة الدراسة فقد كانت الفئة العمرية من (٣٠-٤٥ سنة) هي أكبر فئة عمرية بعدد ١٤٣ فردا وبنسبة (٦٩,٢ %)، تلاها الفئة العمرية من (٢٠-٢٩ سنة) بعدد (٤٥) فردا ونسبة (٢١,٦ %)، ثم جاءت الفئة العمرية من (٤٦ سنة فأكثر) بعدد

(٢٠) فردا ونسبة (٩,٢ %)، وتشير هذه النسب الى توزع مفردات العينة على الفئات العمرية المختلفة ويعزى هذا التنوع الى تعدد أنواع الاعمال المتوفرة في عينة الدراسة.

أما عن المؤهل العلمي فقد بلغ عدد حملة شهادة الثانوية العامة ٦ أفراد فقط بنسبة (٢,٦٪)، تلاه عدد حملة شهادة الدبلوم وهم حوالي (٩) أفراد بنسبة (٤,٣ %)، وبنسبة (٦,٣ %) كان حملة شهادة الدكتوراة، أما الفئة التي تحمل شهادة الماجستير فقد بلغت (٤١) فردا بنسبة (١٩,٩٪)، وكان عدد حملة شهادة البكالوريوس (١٤٠) بنسبة (٦٦,٩ %)، و هذا يدل على أن المؤهل العلمي السائد بين أفراد العينة هم من فئة البكالوريوس، وتشير هذه النسب الى مؤشر جيد لمستوى التأهيل العلمي في أفراد العينة والذي قد يشير الى فهم أفضل من أفراد العينة لموضوع الدراسة وأن الإجابات أكثر موضوعية.

أما بالنسبة للدرجة الوظيفية فقد تفاوتت النسب، فنلاحظ أن الفئة الخاصة بدرجة (موظف) هي أعلى نسبة حيث بلغت (٤٣,٩٪) وكان عددهم (٩٢) فردا، ويليها رئيس قسم بعدد (٣٥) فردا (١٧,٥ %)، وكذلك نلاحظ أن عدد الأفراد الذين اللذين يمارسون مهام مدير تنفيذي (٢٧) شخصا وبنسبة (١٣,٥ %)، أما بالنسبة للذين يشغلون مدير عام للمنظمة فقد بلغ عددهم (٢٦) بسبة (١٢٪) أما عدد الأفراد الذين درجتهم الوظيفية مدير مشروع (فبلغ ١٦ موظفا بنسبة ٧,٥ %)، وعدد المستجيبين الذين وظيفتهم نائب مدير (١٢) شخصا وبنسبة (٥,٥ %) وبذا نرى فأن النسبة التجميعية للأشخاص الذين يعملون في درجة إدارية هي أكثر من نصف العينة (١١٤) شخصا بنسبة (٥٥,٦ %)، وهذا مؤشر جيد للحصول على رؤية من أشخاص في مراتب إدارية متنوعة في المنظمات في عينة الدراسة.

أما بالنسبة لعدد سنوات الخدمة بالوظيفة، نلاحظ أن نسبة مفردات المجتمع التي مدة خدمتهم من (٥ الى ١٠) سنوات هي أعلي نسبة حيث بلغت (٣٧,٣ %) وكان عددهم (٧٨) شخصا، وهذا قد يشير إلى تزايد عدد المنظمات العاملة في اليمن وتوسع نشاطها مع بدأ الازمة في اليمن، وكذلك نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة خدمتهم أقل من (٥) سنوات هم (٧٧ شخصا، وبنسبة ٣٦,٨ %)، وهذا يدل علي أن المنظمات تعطي الفرصة في التوظيف للأفراد، وبالنسبة للأشخاص الذين لديهم (١١) سنة خبرة فأكثر فقد بلغ عددهم في العينة (٥٣) شخصا وبنسبة (٢٥,٨ %)، وهذا يدل على تفاوت الخبرات بداخل منظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء، وبهذا نرى فأن العينة قد توزعت على الفئات بمختلف درجات سنوات الخدمة.

إن توزع وتنوع مفردات عينة الدراسة بنسب وفئات مختلفة على جميع المتغيرات الديموغرافية مؤشر جيد على التنوع والتوزع، كما تشير النسب الى تمتع مفردات عينة الدراسة بدرجة مناسبة من العلم والخبرة مما يعطي مؤشرات جيدة على قدرة العينة على فهم وإجابة فقرات أداة الدراسة.

ويستعرض الجدول رقم (٤,٢) خصائص عينة الدراسة وفقا لخصائص المنظمات كما يلي:

جدول (٤,٣) توزيع أفراد عينة الدراسة على المنظمات بحسب عمر المنظمة وعدد العاملين في المنظمة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
عمر المنظمة	من ٣-١٠ سنوات	٥٨	٢٧,٩ %
	من ١١ — ٢٠ سنة	٩٦	٤٦,٣ %
	٢١ سنة فأكثر	٥٤	٢٥,٩ %
عدد العاملين في المنظمة	من ٢٠ — ٣٠ موظف	٦٦	٣٠,٩ %
	من ٣١- ٤٥ موظف	٢٦	١٤,٤ %
	٤٦ فأكثر	١١٦	٥٤,٧ %

يتبين من الجدول رقم (٤,٣) أن معظم الافراد في المنظمات في توزيع العينة حسب عمر المنظمة، هم في منظمات في الفئة من (١١-٢٠) سنة حيث بلغت النسبة (٤٦,٣٪)، ثم في المرتبة التالية جاءت المنظمات في الفئة من (٣-١٠ سنوات) بنسبة (٢٧,٩٪) تلاها المنظمات في الفئة من (٢١ سنة فأكثر) وبنسبة (٢٥,٩٪). أما بالنسبة للمتغير الخاص بعدد العاملين في المنظمة، فمعظم المنظمات التي يعمل فيها الافراد في العينة هي من المنظمات الكبيرة والتي لديها أكثر من ٤٦ موظفا وبنسبة (٥٤,٧٪)، بينما جاءت في المرتبة الثانية المنظمات التي عدد موظفيها بين (٢٠-٣٠ موظفا) وبنسبة (٣٠,٩٪) ثم في المرتبة الثالثة المنظمات التي لديها (٣١-٤٥ موظفا) وبنسبة (١٤,٤٪).

٤,٤ تحليل المؤشرات المتعلقة بالدراسة

يتناول هذا القسم نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات الاستبانة من خلال تحليل المؤشرات الإحصائية لكل منها، حيث تم استخدام أساليب التحليل الوصفي لعبارات الاستبانة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية (Relative Importance Index) ومستوى الأهمية (Importance Level) وترتيب الأهمية لوصف عبارات الدراسة (Akadiri, 2011)، وقد تم مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت (Likert Scale) المستخدم في الدراسة كما يلي:

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

واعتماداً على ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت لها الدراسة سيتم التعامل معها وتقسيمها الى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) وفقا للمعادلة التالية لتحديد طول

الفئة: (القيمة العليا – القيمة الدنيا) لبدائل الإجابات مقسومة على عدد المستويات، على النحو التالي:

$$1.33 = \frac{(5-1)}{3}$$

وبذلك يكون:

- المستوى المنخفض من (١+١,٣٣=٢,٣٣ أو أقل).
- المستوى المتوسط من (٢,٣٤+١,٣٣=٣,٦٧) أي من (٢,٣٤ الى ٣,٦٧).
- المستوى المرتفع من (٣,٦٧ الى ٥).

أ. **تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير كفاءة وفعالية المنظمة**

لوصف مستوى كفاءة وفعالية المنظمات في عينة الدراسة من وجهة نظر العاملين فيها في أمانة العاصمة صنعاء، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات كما هو موضح في الجدول رقم (٤,٣) حيث يحتوي الجدول على فقرات الاستبانة الخاصة بمتغير كفاءة وفعالية المنظمة، والمؤشرات الإحصائية لكل منها:

جدول (٤,٤) التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير كفاءة وفعالية المنظمة

رقم الفقرة.	رمز الفقرة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الاهمية	ترتيب الاهمية
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	Effec_01	1.4	10.4	29.2	49.1	9.9	3.5566	0.86073	71.1%	مرتفعة	17
2	Effec_02	.5	8.5	17.5	54.7	18.9	3.8302	0.84844	76.6%	مرتفعة	7

8	مرتفعة	76.6%	0.84844	3.8302	16.5	60.4	14.6	6.6	1.9	Effec_03	3
13	مرتفعة	74.7%	0.80639	3.7358	11.3	60.8	19.3	7.1	1.4	Effec_04	4
19	متوسطة	68.4%	1.05677	3.4198	13.7	40.6	23.6	18.4	3.8	Effec_05	5
5	مرتفعة	77.1%	0.90932	3.8538	24.1	47.2	19.8	8.0	.9	Effec_06	6
12	مرتفعة	75.5%	0.90058	3.7736	18.4	52.4	18.9	9.0	1.4	Effec_07	7
4	مرتفعة	77.6%	0.90300	3.8821	24.1	50.0	17.5	7.1	1.4	Effec_08	8
15	مرتفعة	72.4%	0.93396	3.6179	14.2	49.5	21.7	13.2	1.4	Effec_09	9
14	مرتفعة	74.2%	0.80833	3.7075	12.3	55.7	23.1	8.5	.5	Effec_10	10
9	مرتفعة	76.4%	0.77640	3.8208	14.6	59.9	19.3	5.2	.9	Effec_11	11
16	مرتفعة	71.7%	0.89090	3.5849	11.3	49.5	27.8	9.0	2.4	Effec_12	12
20	متوسطة	67.4%	1.03791	3.3679	13.2	36.8	25.9	21.7	2.4	Effec_13	13
11	مرتفعة	75.6%	0.80455	3.7783	14.6	57.1	20.3	7.5	.5	Effec_14	14
10	مرتفعة	76.1%	0.90567	3.8066	19.3	53.8	17.0	8.0	1.9	Effec_15	15
3	مرتفعة	77.8%	0.82181	3.8915	20.3	56.6	15.6	7.1	.5	Effec_16	16
6	مرتفعة	76.9%	0.80832	3.8443	16.5	59.9	16.0	6.6	.9	Effec_17	17
18	مرتفعة	70.8%	0.99909	3.5425	15.6	42.0	26.4	13.2	2.8	Effec_18	18
2	مرتفعة	79.0%	0.83305	3.9481	24.5	52.8	16.0	6.1	.5	Effec_19	19
1	مرتفعة	80.9%	0.75265	4.0472	25.9	57.1	13.2	3.3	.5	Effec_20	20
مرتفعة		74.8%	0.8753	3.7420	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية للمعامل كفاءة وفعالية المنظمة						

ومن خلال الجدول (٤,٤) يتضح أن متوسط إجابات أفراد العينة لكفاءة وفعالية المنظمة جاءت بمستوى مرتفع بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٧٤٢٠) وبانحراف معياري (٠,٨٧٥٣)، ونجد أن هذه النتائج للمتوسط تجاوزت القيمة (٣,٤) وبذلك فهي تشير الى مستوى موافقة مرتفعة بين أفراد العينة من العاملين في المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء. ويشير الجدول (٤,٣) أيضاً إلى أن الفقرة رقم (٢٠) والذي تنص على "يتم عمل البرامج والمشاريع التنموية بناءً على أجندة المانحين" قد جاءت بالمرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,٠٤٧٢)، في حين جاءت الفقرة رقم (١٩) بالمرتبة الثانية والتي تنص على "يتم عمل البرامج والمشاريع ضمن احتياجات

المجتمع" وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٤٨١)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على "توفر المنظمة بيئة عمل مناسبة لضمان حرية وكرامة موظفيها والمستفيدين" وبمتوسط حسابي (٣,٨٩١٥)، بينما جاءت الفقرة رقم (٨) والفقرة رقم (٦) في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي.

أما الانحراف المعياري فلم تتجاوز قيمته (١,١)، مما يشير الى أن هناك تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة، وتشير هذه المستويات الى أن هناك في المتوسط مستوى مرتفع لمدى كفاءة وفعالية المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء كما يراها العاملون في هذه المنظمات.

ب. **تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.**

جدول (٤,٥) تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رقم الفقرة	رمز الفقرة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الاهمية	ترتيب الاهمية
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	Econ_01	0.2	11.8	17.9	54.7	12.7	3.6274	.9478	72.5%	مرتفعة	3
2	Econ_02	1.9	9.4	17.5	59.0	12.3	3.7028	.8716	74.1%	مرتفعة	2
3	Econ_03	4.2	13.2	22.6	43.9	16.0	3.5425	1.045	70.9%	مرتفعة	5
4	Econ_04	3.3	9.0	16.0	54.7	17.0	3.7311	.9581	74.6%	مرتفعة	1
5	Econ_05	3.8	14.2	17.5	48.6	16.0	3.5896	1.0379	71.8%	مرتفعة	4
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لمتغير التنمية الاقتصادية							3.6387	0.972	72.8%	مرتفعة	

من خلال الجدول (٤,٥) يتضح أن متوسط إجابات أفراد العينة لمساهمة المنظمة في التنمية الاقتصادية قد جاءت أيضا بمستوى متوسط بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٣٨٦٨) وبانحراف معياري (٠,٩٧٢١٦٤)، ونجد أن هذه النتائج للمتوسط هي في النطاق (٢,٣٤ الى ٣,٦٧) وبذلك فهي تشير الى مستوى موافقة متوسطة بين أفراد

العينة من العاملين في المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء. ويشير الجدول (٤,٤) أيضاً الى أن الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " تسعى المنظمة على استدامة المشاريع المنفذة لصالح الفئات المستفيدة" قد جاء بالمرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٣,٧٣١١)، في حين جاءت الفقرة رقم (٢) بالمرتبة الثانية والتي تنص على " تعمل المنظمة على فتح مجالات عمل جديدة لصالح المستفيدين من أنشطتها ومشاريعها التنموية.. " وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠٢٨)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "تساهم برامج المنظمة في رفع مستوى دخل الأفراد المستهدفين" وبمتوسط حسابي (٣,٦٢٧٤)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥) والفقرة رقم (٣) في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي.

أما الانحراف المعياري فلم تتجاوز قيمته (١,١)، مما يشير إلى أن هناك تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة، وبالمثل تشير هذه المستويات إلى أن هناك في المتوسط مستوى متوسط لمدى مساهمة المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء في التنمية الاقتصادية كما يراها العاملون في هذه المنظمات.

ج. **تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.**

جدول (٤,٦) تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية

رقم الفقرة	رمز الفقرة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الاهمية	ترتيب الاهمية
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	Soci_01	.9	2.8	9.0	59.4	27.8	4.1038	0.74693	82.1%	مرتفعة	1
2	Soci_02	4.7	17.9	21.2	34.0	22.2	3.5094	1.15808	70.2%	مرتفعة	4

3	Soci_03	4.7	14.6	22.2	37.7	20.8	3.5519	1.11523	71.0%	مرتفعة	3
4	Soci_04	2.8	16.5	17.0	46.7	17.0	3.5849	1.04285	71.7%	مرتفعة	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لمتغير التنمية الاجتماعية							3.6875	1.01577	73.8%	مرتفعة	

من خلال الجدول (٤,٦) يتضح أن متوسط إجابات أفراد العينة لمساهمة المنظمة في التنمية الاجتماعية قد جاءت أيضا بمستوى متوسط بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٨٧٥) وبانحراف معياري (١,٠١٥٧٧)، ونجد أن هذه النتائج للمتوسط قد تجاوزت أيضا القيمة (٣,٦٧) وبذلك فهي تشير الى مستوى موافقة مرتفعة بين أفراد العينة من العاملين في المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء. ويشير الجدول (أعلاه) الى أن الفقرة رقم (١) والتي تنص على " تسعى برامج المنظمة على تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية للفئات المستفيدة" قد جاء بالمرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,١٠٣٨)، في حين جاءت الفقرة رقم (٤) بالمرتبة الثانية والتي تنص على " تساهم برامج المنظمة على تقليل معدلات البطالة في المجتمع" وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٨٤٩)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " تسعى المنظمة إلى رفع مستوى التعليم لدى أفراد المجتمع " وبمتوسط حسابي (٣,٥٥١٩).

وتشير هذه المستويات الى أن هناك في المتوسط مستوى مرتفع لمدى مساهمة المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية الاجتماعية كما يراها العاملون في هذه المنظمات.

د. تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية البيئية.

جدول (٤,٧) تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية البيئية

رقم الفقرة	رمز الفقرة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الاهمية	ترتيب الاهمية
		غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					

									بشدة		
2	متوسطة	67.1%	0.97472	3.3538	9.4	39.6	31.1	16.5	3.3	Env_01	1
1	متوسطة	69.9%	1.02803	3.4953	14.2	42.9	25.5	13.2	4.2	Env_02	2
4	متوسطة	63.2%	1.01306	3.1604	8.0	29.2	40.6	15.1	7.1	Env_03	3
5	متوسطة	60.9%	1.07872	3.0472	9.0	25.0	36.3	21.2	8.5	Env_04	4
3	متوسطة	64.6%	1.05685	3.2311	9.9	32.1	37.3	12.7	8.0	Env_05	5
متوسطة		65.2%	1.0303	3.2575	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لمتغير التنمية البيئية						

من خلال الجدول (٤,٧) يتضح أن متوسط إجابات أفراد العينة لمساهمة المنظمة في التنمية البيئية قد جاءت أيضا بمستوى متوسط بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٢٥٧٥) وبانحراف معياري (١,٠٣٠٣)، ونجد أن هذه النتائج للمتوسط أقل من القيمة (٣,٤) وأعلى من (٢,٦) وبذلك فهي تشير الى مستوى موافقة متوسط بين أفراد العينة من العاملين في المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء. ويشير الجدول (أعلاه) الى أن الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تعمل المنظمة على تقليل المخلفات والأثار البيئية الناتجة عن تنفيذ الأنشطة والمشاريع" قد جاء بالمرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٣,٤٩٥٣)، في حين جاءت الفقرة رقم (١) بالمرتبة الثانية وتنص على " تعمل المنظمة على حسن استغلال الموارد والثروات الطبيعية" وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٥٣٨)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " تشجع المنظمة أفراد المجتمع على الحفاظ على أكبر نسبة من المساحات الخضراء" وبمتوسط حسابي (٣,٢٣١١).

بالمثل تشير هذه المستويات الى أن هناك في المتوسط مستوى متوسط و(أقل في المتوسط من المستويات في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية) لمدى

مساهمة المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء في التنمية البيئية كما يراها العاملون في هذه المنظمات.

٤,٥ استراتيجية التحليل

تستخدم هذه الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling) لأغراض تحليل متغيرات الدراسة وعلاقاتها، حيث يعتبر SEM واحدة من أهم تقنيات التحليل النموذجية التي تستخدم لمعاينة وتفسير نتائج الدراسات والابحاث، ويعد نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) أحد العلوم المنهجية الإحصائية التي تقوم على أساس استخدام عدد من الهياكل والنماذج لإيجاد أثر العلاقات بين المتغيرات المختلفة، كما أن نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) يعتمد طريقة التحليل متعدد المتغيرات (Multivariate analysis) وهذه الطريقة تشارك جميع العوامل في التحليل وليس بشكل منفصل لكل عامل، وبالتالي فإن نمذجة المعادلات البنائية (SEM) يتخطى العيوب الناتجة عن استخدام عملية التحليل بطريقة التحليل أحادي المتغير (Univariate Analysis) (Joe F Hair et al., 2011) .

كما تعد النمذجة باستخدام (PLS-SEM) واسعة الاستخدام على نطاق بحوث الإدارة وجميع فروع العلوم الاجتماعية تقريباً، حيث تعد تقنية قوية لتقييم العلاقات السببية بالإضافة إلى أن قوة التعميم التنبئي هي أحد أهم الخصائص المميزة ل(PLS-SEM)، كما أشار (Joe F Hair et al., 2014) .

٤,٦ التحليلات الأولية للبيانات

الغرض من التحليل الأولي للبيانات هو التأكد من مدى ملائمة بيانات الدراسة للطرق الإحصائية التي تستخدمها الدراسة في اختبار فرضيات الدراسة. وللتأكد من ثبات

المقياس تم حساب الاتساق الداخلي للأداة المستخدمة وصلاحيتها من خلال اختبار معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، ويعتبر معامل (Cronbach Alpha) أحد المعايير لحساب الاتساق الداخلي على أساس الارتباطات المتبادلة لمتغيرات المؤشرات المشاهدة، وتعتبر القيم التي هي أكبر من أو تساوي (٠,٧) قيماً ذات اعتمادية عالية، بينما القيم التي هي أكبر من (٠,٦٥) قيم ملائمة.

ومن خلال الجدول رقم (٤,٨) يتضح أن قيم معامل ألفا جميعها أكبر من (٠,٧)، وهذه النتيجة تدل على وجود اتساق داخلي عالي، وتوضح أن الاستبانة تتصف بدرجة عالية من الثبات، وأنها صالحة للاستخدام في البحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك فقد تم حساب قيمة الالتواء والتفرطح للبيانات واللّذان يدلان على التوزيع الطبيعي للبيانات المستخدمة، وتشير النتائج إلى عدم وجود أي انحرافات تذكر في البيانات؛ حيث أن قيمة الالتواء والتفرطح تراوحت ما بين (-٢,٢) و (+٢,٢)، (Sposito et al., 1983). وعلية يمكن القول بأن البيانات لا تعاني من أي مشاكل في الالتواء أو التفلطح، وأنها تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٤,٨) التوزيع الطبيعي للبيانات

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الالتواء Skewness	التفرطح Kurtosis	كرونباخ ألفا
كفاءة وفعالية المنظمة	3.7447	0.59011	-0.462	0.784	0.937
التنمية الاقتصادية	3.6721	0.74807	-0.61	0.193	0.867
التنمية الاجتماعية	3.7139	0.8512	-0.409	-0.332	0.872
التنمية البيئية	3.301	0.8108	-0.281	0.243	0.876

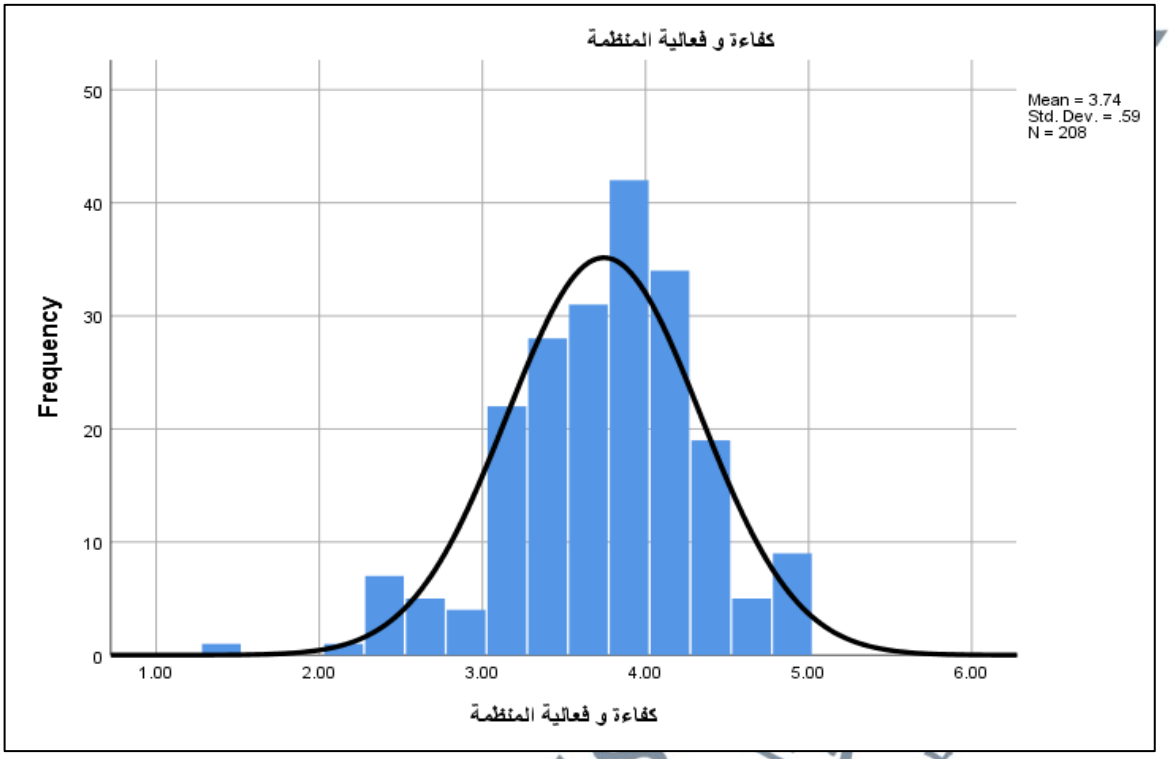

شكل (٤,١) منحنى التوزيع الطبيعي لمتغير كفاءة وفعالية المنظمة

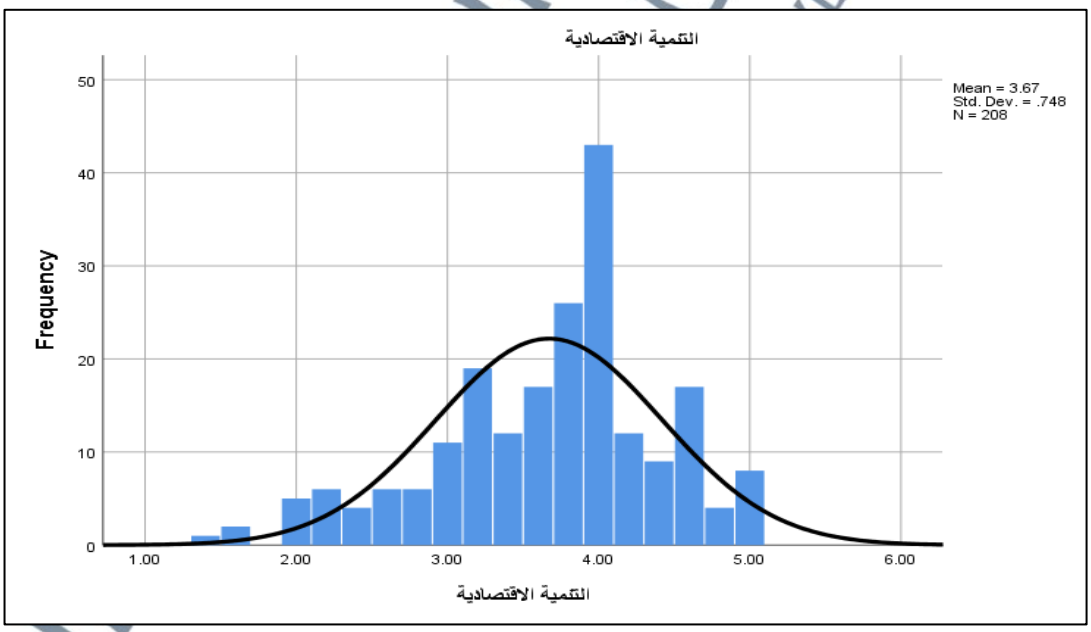

شكل (٤,٢) منحنى التوزيع الطبيعي لمتغير التنمية الاقتصادية

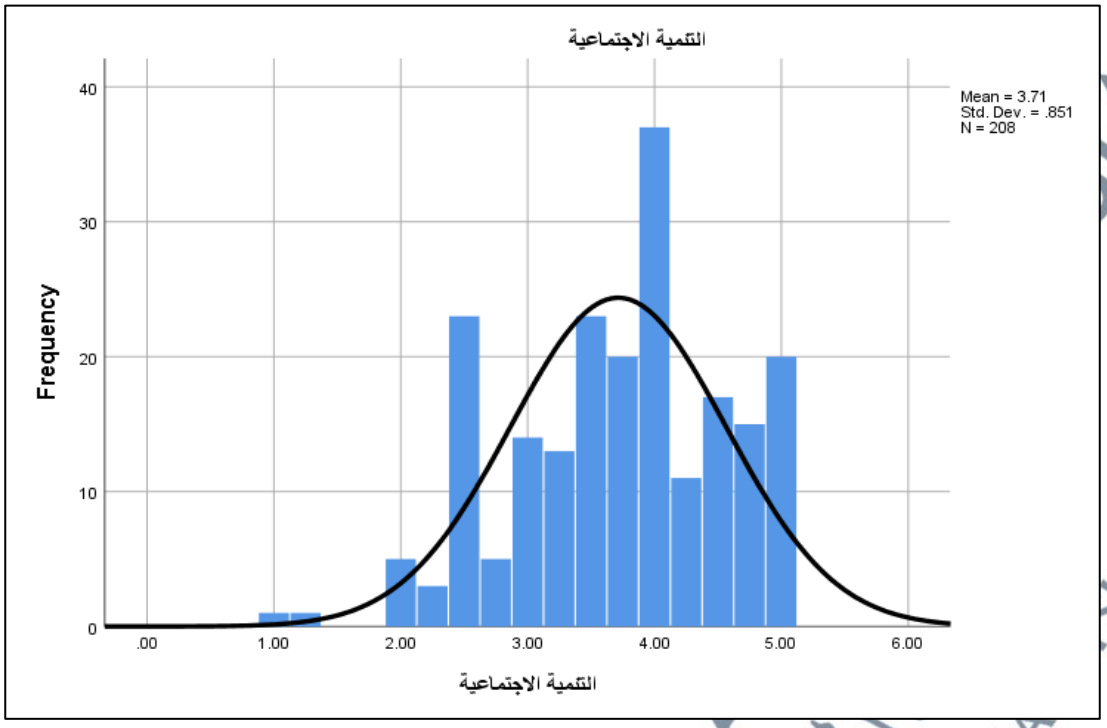

شكل (٤,٣) منحنى التوزيع الطبيعي لمتغير التنمية الاجتماعية

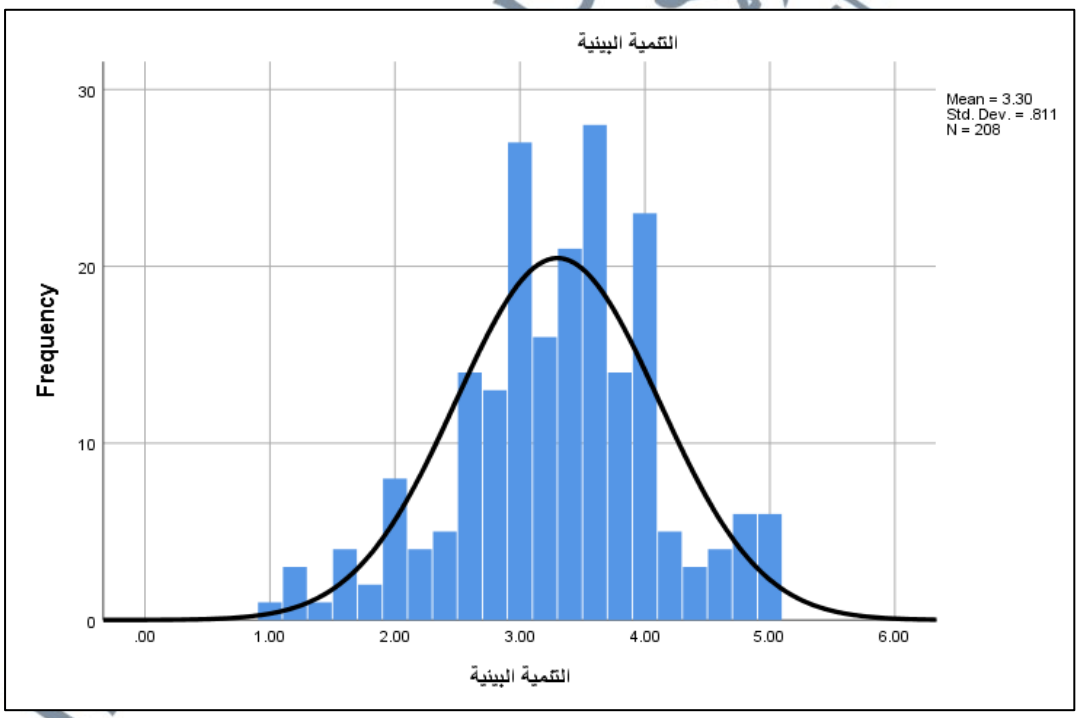

شكل (٤,٤) منحنى التوزيع الطبيعي لمتغير التنمية البيئية

٤,٧ فحص القيم المتطرفة للمتغيرات المتعددة (Assessment of Multivariate Outliers)

تعرف القيم المتطرفة بانها البيانات ذات القيم الغير اعتيادية للمتغيرات (Tabachnick et al., 2007)، يمكن التعرف عليها من خلال تميزها بخصائص مختلفة مثل القيم العالية أو المنخفضة على متغير أو وقوعها في نطاق خارج نطاقات التوزيع للمتغير(J F Hair et al., 2010). ويؤثر وجود القيم المتطرفة على نتائج التحليل حيث أن القيم المتطرفة قد تكون قيم خاطئة في البيانات وتؤدي إلى أخطاء في نتائج تحليل البيانات (Hair Jr et al., 2017).

وفي هذه الدراسة تم فحص البيانات المتطرفة بواسطة برنامج (SPSS) باستخدام قيم مسافة ماهالانوبيس (Mahalanobis distance) لكل استجابة، بحيث تم اختيار رقم الاستجابة على أنه المتغير التابع (DV) واختيار المتغيرات (كفاءة وفعالية المنظمة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية) كمتغيرات مستقلة (IV) من أجل التحقق من القيم المتطرفة للمتغيرات المتعددة. وبحسب (Tabachnick et al., 2007) فانه يجب ألا تتجاوز أقصى مسافة ماهالانوبيس قيمة مربع كاي الحرجة حيث أن درجات الحرية تساوي عدد المتغيرات التنبؤية (predictors) وقيمة ألفا هي (٠,٠٠١).

وبما أن هناك أربع متغيرات في هذه الدراسة، فإن القيمة الحرجة (Critical Value) المستخدمة هي (١٨,٤٦٧)، ولو تجاوزت قيمة مسافة ماهالانوبيس (Mahalanobis distance) هذه القيمة، ففي هذه الحالة تعد هذه الحالة هي قيم متطرفة. وأظهرت النتائج إلى وجود فقط أربع قيم متطرفة، وقام الباحث باستبعاد هذه القيم المتطرفة.

وقد تم عمل التحليل مرة بوجود هذه القيم المتطرفة ومرة بدونها للتأكد من أن وجودها لا يؤثر على النتائج ووجد الباحث أن تأثير هذه القيم كان محدودا جدا ولم يؤثر على النتائج أو على استنتاجات الفرضيات الخاصة بالبحث وعلى الرغم من ذلك فقد قرر الباحث الاستغناء عن هذه القيم حتى لا تؤثر على جودة التحليل.

جدول (٤,٩) إحصائيات البواقي Residuals Statistics بدون القيم المتطرفة

N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
208	27.06953	111.625	167.9603	23.5171	**Predicted Value**
208	1	0	2.081	-3.255	**Std. Predicted Value**
208	2.529	7.872	17.194	4.259	**Standard Error of Predicted Value**
208	27.31548	111.5262	166.5127	17.7565	**Adjusted Predicted Value**
208	59.17809	0	130.88167	-130.92131	**Residual**
208	0.993	0	2.196	-2.196	**Std. Residual**
208	1.003	0.001	2.223	-2.232	**Stud. Residual**
208	60.41023	0.09877	134.1996	-135.22711	**Deleted Residual**
208	1.006	0.001	2.245	-2.254	**Stud. Deleted Residual**
208	2.802	2.986	16.226	0.062	**Mahal. Distance**
208	0.009	0.005	0.072	0	**Cook's Distance**
208	0.014	0.014	0.078	0	**Centered Leverage Value**

٤،٨ اختبار التحيز (Common Method Bias)

تم إجراء اختبار فحص العامل الواحد One-factor test وذلك لتحديد ما إذا كانت أبعاد الدراسة المستقلة تعاني من مشاكل في التحيز، وكانت نتيجة الاختبار إيجابية حيث أن فحص العامل الواحد (One factor test) فسر فقط ما نسبته (٤٣,٤٨٧) وهذه النسبة أقل من (٥٠٪) لذلك لا تعاني الدراسة من مشاكل في التحيز حسب ما أشار (MacKenzie & Podsakoff, 2012).

جدول (٤,١٠) يوضح نتائج اختبار التحيز

التباين الإجمالي الموضح Total Variance Explained						
العامل Component	القيم الذاتية الأولية Initial Eigenvalues			مجاميع الاحمال المربعة المستخرجة Extraction Sums of Squared Loadings		
	الاجمالي Total	% التباين % Of Variance	% التراكمي Cumulative %	الإجمالي Total	% التباين % Of Variance	% التراكمي Cumulative %
1	13.481	43.487	43.487	13.481	43.487	43.487
2	2.373	7.654	51.141			
3	1.899	6.126	57.267			
4	1.400	4.516	61.783			
5	1.086	3.503	65.286			
6	0.996	3.214	68.500			
7	0.836	2.696	71.196			
8	0.743	2.398	73.595			
9	0691	2.229	75.823			
10	0.659	2.124	77.948			
11	0.602	1.941	79.889			
12	0.548	1.767	81.656			
13	0.527	1.700	83.357			
14	0.504	1.627	84.984			

15	0.461	1.487	86.471			
16	0.424	1.369	87.840			
17	0.378	1.220	89.060			
18	0.354	1.142	90.203			
19	0.345	1.112	91.315			
20	0.315	1.015	92.330			
21	0.309	0.996	93.326			
22	0.280	0.902	94.228			
23	0.265	0.856	95.084			
24	0.255	0.824	95.908			
25	0.245	0.789	96.697			
26	0.214	0.690	97.387			
27	0.208	0.673	98.059			
28	0.183	0.591	98.650			
29	0161	0.519	99.168			
30	0.153	0.495	99.663			
31	0.104	0.337	100.000			
طريقة الاستخراج: تحليل العنصر الرئيسي Extraction Method: Principal Component Analysis.						

٤,٩ اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)

طبقا لوبرين (٢٠٠٧)، فإنه يجب التأكد من عدم وجود ارتباط داخلي كبير بين المتغيرات الكامنة الخارجية في النموذج، وذلك قبل القيام باختبار الفرضيات ذات الانحدار المتعدد، ولعمل ذلك فإنه يجب فحص عامل تضخم التباين VIF عن طريق إجراء اختبار الارتباط الداخلي الخطي (Multicollinearity Test).

الجدول رقم (٤,١٠) أدناه يوضح قيم تضخم التباين VIF مقدار التباين للمتغير المستقل والذي يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة الأخرى، وأنّ القيمة التي أقل من (٥) تثبت عدم وجود مشكلة الارتباط الداخلي بين العوامل طبقاً ل (Hair Jr et al., 2016)، وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط داخلي خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات الكامنة الخارجية في النموذج.

جدول (٤,١١) أدلة الارتباط الداخلي بين المتغيرات (Inner VIF values)

متغيرات الدراسة	النموذج	تضخم التباين (VIF)
كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاقتصادية	1.000
	التنمية الاجتماعية	1.718
	التنمية البيئية	1.718
التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية	1.718
	التنمية البيئية	1.718

من خلال الجدول (٤,١١) يتبين أن جميع قيم تضخم التباين VIF لمتغيرات الدراسة هي أقل من (٥)، مما يدل على عدم وجود أي ارتباطات داخلية خطية بين متغيرات النموذج.

وفي الجدول التالي رقم (٤,١١) نرى قيم مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويلاحظ أن قيم الارتباط بين المتغيرات تتراوح بين (٠,٧٣) و (٠,٥٢)، وبذلك فان قيمة أعلى ارتباط بين متغيرات الدراسة هي (٠,٧٣) وهذه القيمة هي أقل من (٠,٩) مما يدل أيضا على عدم وجود أي ارتباط داخلي بين متغيرات الدراسة طبقا ل (Field, 2013).

جدول (٤,١٢) قيم مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية
كفاءة وفعالية المنظمة	1			
التنمية الاقتصادية	.570**	1		
التنمية الاجتماعية	.590**	.719**	1	

التنمية البيئية	.564**	.564**	.576**	1

**الارتباط مهم عند مستوى ٠,٠١ (ثنائي الذيل).

٤,١٠ اختبار جودة القياس (KMO)

في هذا الاختبار يتم تقييم مدى ملائمة العينة لجودة القياس، وفي اختبار Kaiser تتراوح القيم بين (٠) و (١) وأقل قيمة مقبولة هي (٠,٥) وكلما اقتربت القيمة من الواحد كان ذلك مؤشرا على زيادة الاعتمادية Reliability للعوامل التي تم الحصول عليها، والجدول رقم (٤,١٢) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (٤,١٣): نتائج اختبار جودة القياس

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.935
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	4378.337
	df	465
	Sig.	0.000

في الجدول (٤,١٣) أعلاه يتبين أن قيمة اختبار KMO هي (0.935) عند درجة معنوية، وتدل هذه القيمة على جودة مرتفعة للقياس، وبالنظر أيضا إلى اختبار Bartlett's test يتبين أنه دال احصائيا، بمعنى أن الارتباطات ومصفوفة البيانات هي ليست ما يسمى بمصفوفة الوحدة، ومصفوفة الوحدة هي المصفوفة التي يكون فيها قيم الخلايا الغير قطرية لكافة المصفوفة هي صفر بينما القيمة للعناصر القطرية تساوي الواحد

الصحيح، وبذلك نرى هنا أن الارتباطات في المصفوفة الارتباطية للبيانات هي متوفرة مما يجعلها قابلة للتحليل العاملي التوكيدي.

٤,١١ عملية نموذج المعادلة الهيكلية Structural Equation Modelling

في القسم السابق تم اجراء الاختبارات الازمة بالافتراضات الأولية والتي تسبق التحليل باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية، وقد أكدت الاختبارات أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة الى خلو مشاكل التحيز أو الارتباط الخطي، وملائمة جودة القياس للبيانات، ولذلك فأن من الممكن اجراء التحليل باستخدام PLS-SEM.

ويتم تحليل نموذج المعادلة الهيكلية SEM من خلال خطوتين أساسيتين، هما: الخطوة الأولى يتم أولا تقييم نموذج القياس، وذلك للتأكد من ثبات وصدق وموثوقية أداة الدراسة، ثم في الخطوة الثانية يتم اختبار النموذج البنائي، وذلك لاختبار الفرضيات والعلاقات.

٤,١١,١ تقييم نموذج القياس (Measurement Model Assessment)

في هذا القسم، سيتم مناقشة الاختبارات الخاصة بتقييم نموذج القياس والمتضمنة تقييم الاتساق الداخلي وصحة المحتوى وتقييم الصدق التقاربي بالإضافة الى الصدق التمييزي.

٤,١١,١,١ الاتساق الداخلي INTERNAL CONSISTENCY

لاختبار موثوقية البناء أو الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الثبات كرونباخ الفا والموثوقية المركبة كما يلي:

أ. معامل كرونباخ الفا (Cronbach α)

يعتبر معامل كرونباخ الفا (Cronbach α) من المعايير التقليدية لتقييم الاتساق الداخلي لنتائج الاستبانة، وذلك من خلال تقدير الاعتمادية (Reliability) على أساس حساب

الارتباطات المتبادلة لمتغيرات المؤشرات المشاهدة، ولتقييم قيم معامل الفا ذات اعتمادية عالية إذا كانت مساوية أو تجاوزت القيمة (٠,٧)، (Kannan & Tan, 2005) .

ومن خلال الجدول (٤,١٣) نرى أن جميع القيم لمعاملات الفا هي أعلى من (٠,٧)، مما يدل على وجود اتساق داخلي عالي، فقد بلغ معامل الثبات لمجمل فقرات كفاءة المنظمة (٠,٩٣٧)، فيما بلغ المعامل (٠,٨٦٧) لفقرات التنمية الاقتصادية، كما بلغت قيم المعامل (٠,٨٧٢) و(٠,٨٧٦) لمعاملات التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية على الترتيب، وتشير هذه القيم المرتفعة لمعامل الثبات الى أن أداة الدراسة تتمتع بمعاملات ثبات مناسبة جدا وذات مصداقية عالية مناسبة لأغراض الدراسة كما أشار (Sekaran & Bougie, 2016).

جدول (٤,١٤) معاملات الثبات Cronbach α لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	معامل الثبات
كفاءة وفعالية المنظمة	0.937
التنمية الاقتصادية	0.867
التنمية الاجتماعية	0.872
التنمية البيئية	0.876

ب. الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)

وبالإضافة الى معيار الفا كرونباخ فقد تم التحقق أيضا من ثبات الاستبانة عن طريق احتساب قيم الموثوقية المركبة وقيم هذا المؤشر تأخذ في الاعتبار مختلف التحميلات الخارجية للعبارات وتؤكد على مدى ترابط الفقرات داخل المتغيرات، وحتى تتمتع الاستبانة بثبات عالي يجب أن تكون قيم الموثوقية المركبة أعلى من (٠,٧) بحسب ما أوصى به (Gefen et al., 2011; Kline, 2015).

وفي الجدول (٤,١٤) نرى أن جميع متغيرات الدراسة قد تجاوزت القيمة (٠,٧) وهي قيم دالة احصائياً، مما يؤكد على وجود اتساق عالي بين عبارات هذه الابعاد، ولذلك يمكن القول بأن أداة الدراسة تتمتع بثبات وموثوقية مناسبة.

جدول (٤,١٥) قيم الموثوقية المركبة Composite Reliability لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الموثوقية المركبة	قيمة T Statistics	قيمة P Values
كفاءة وفعالية المنظمة	0.946	153.074	0.00
التنمية الاقتصادية	0.904	78.248	0.00
التنمية الاجتماعية	0.913	93.815	0.00
التنمية البيئية	0.910	74.905	0.00

٤,١١,١,٢ المصداقية وصحة القياس Validity

بعد القيام بالتحقق من ثبات وموثوقية أداة الدراسة، تم عمل التحقق من مصداقية أداة الدراسة، حيث تشير مصداقية المقياس إلى قدرة هذا المقياس على قياس ما يفترض به قياسه، وتشتمل مصداقية أداة الدراسة عدة إجراءات واختبارات كالتالي:

أ. صدق المحتوى Content Validity

يعد تحكيم الخبراء هو أساس اختبار صدق المحتوى (Content Validity)، (Kline, 2015). وقد تم عرض الاستبانة للتحكيم على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال إدارة الأعمال والإدارة العامة من ذوي السمعة الحسنة والدراية في تطوير الاستبانات المتصلة بموضوع البحث، من أعضاء الهيئة التدريسية في كليةْ الأعمال في جامعة بيشة – المملكة العربية السعودية، وقد تم تقويمها وتحكيمها واستطلاع وجهات نظرهم تجاه فقرات الاستبانة من حيث قدرتها على قياس متغيرات الدراسة وتحقيق الأهداف المنشودة، ومدى انتماء الفقرات للبعد الذي أدرجت ضمنه، ومدى صلاحية الصياغة اللغوية لعباراتها، وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة وإعادة صياغة بعض العبارات لتحسين ملائمة الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة حسب ما أشار وأوصى به المحكمين.

ب. صدق البناء Construct Validity

كما تم التحقق من صدق البناء (Construct Validity) لأداة الدراسة والتي يقصد بها مدى نجاح الأداة في قياس مفهوم فرضي معين، وذلك من خلال أهم نوعين لاختبار هذا الصدق، وهما الصدق التقاربي والصدق التمايزي كما يلي:

٤,١١,١,٣ الصدق التقاربي (Convergent Validity)

يعد الصدق التقاربي أيضا مؤشرا مهما لمدى توافق وتقارب عبارات المؤشرات مع بعضها البعض في قياس متغيرات الدراسة، ولتقييم الصدق التقاربي فيجب النظر في معاملات التشبع للعناصر (Factor Loading) بالإضافة الى متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted)، (J F Hair et al., 2010).

ويعتبر معامل التشبع أحد اختبارات الصدق التقاربي لعبارات الاستبانة، وهو أسلوب ناتج من التحليل العاملي التوكيدي، ولتقييم ذلك فقد تم فحص جميع تشبعات فقرات العوامل والتأكد من أن قيمة التشبع الخارجي في كل فقرة هو أعلى من (٠,٧)، باستثناء الفقرات رقم (Effec_01, Effec_04, Effec_05, Effec_06, Effec_09, Effec_10, Effec_13, Effec_18, Effec_19, Soci_01) من فقرات كفاءة المنظمة والتنمية الاجتماعية، فقد وجد أن جميع قيمها أقل بقليل من (٠,٧) وحذفها لا يؤدي الى أي تحسن في مقاييس الصدق والثبات التقاربي للنموذج ولذلك فقد تم الاحتفاظ بها كما أوصى (هير ٢٠١٧)، كما أن جميع الفقرات كانت دالة إحصائيا حيث أن (T-value statistics) لجميع الفقرات تجاوزت (١,٩٦)، حسب ما أوصى(Hair Jr et al., 2016) .

جدول (٤,١٦): معاملات التشبع (Factor Loadings) لمتغيرات الدراسة

متغير الدراسة	رقم الفقرة	معامل التشبع Loading Factor	قيم T Statistics	قيم P Values
كفاءة وفعالية المنظمة	Effec_01	0.708	16.627	0.00
	Effec_02	0.719	18.761	0.00
	Effec_03	0.798	27.599	0.00
	Effec_04	0.691	16.681	0.00
	Effec_05	0.694	17.209	0.00
	Effec_06	0.682	15.538	0.00
	Effec_07	0.730	17.761	0.00
	Effec_08	تم حذفها		
	Effec_09	0.684	11.973	0.00
	Effec_10	0.693	13.324	0.00
	Effec_11	0.766	19.186	0.00
	Effec_12	تم حذفها		

0.00	15.105	0.633	Effec_13	
0.00	27.645	0.808	Effec_14	
0.00	19.292	0.724	Effec_15	
0.00	19.135	0.715	Effec_16	
0.00	17.408	0.716	Effec_17	
0.00	15.368	0.669	Effec_18	
0.00	13.971	0.660	Effec_19	
		تم حذفها	Effec_20	
0.00	18.393	0.754	Econ_01	التنمية الاقتصادية
0.00	20.936	0.774	Econ_02	
0.00	57.510	0.883	Econ_03	
0.00	20.967	0.770	Econ_04	
0.00	34.772	0.852	Econ_05	
0.00	16.920	0.733	Soci_01	التنمية الاجتماعية
0.00	37.956	0.878	Soci_02	
0.00	67.296	0.920	Soci_03	
0.00	42.100	0.863	Soci_04	
0.00	21.390	0.764	Env_01	التنمية البيئية
0.00	34.757	0.852	Env_02	
0.00	43.572	0.866	Env_03	
0.00	25.960	0.841	Env_04	
0.00	15.554	0.762	Env_05	

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

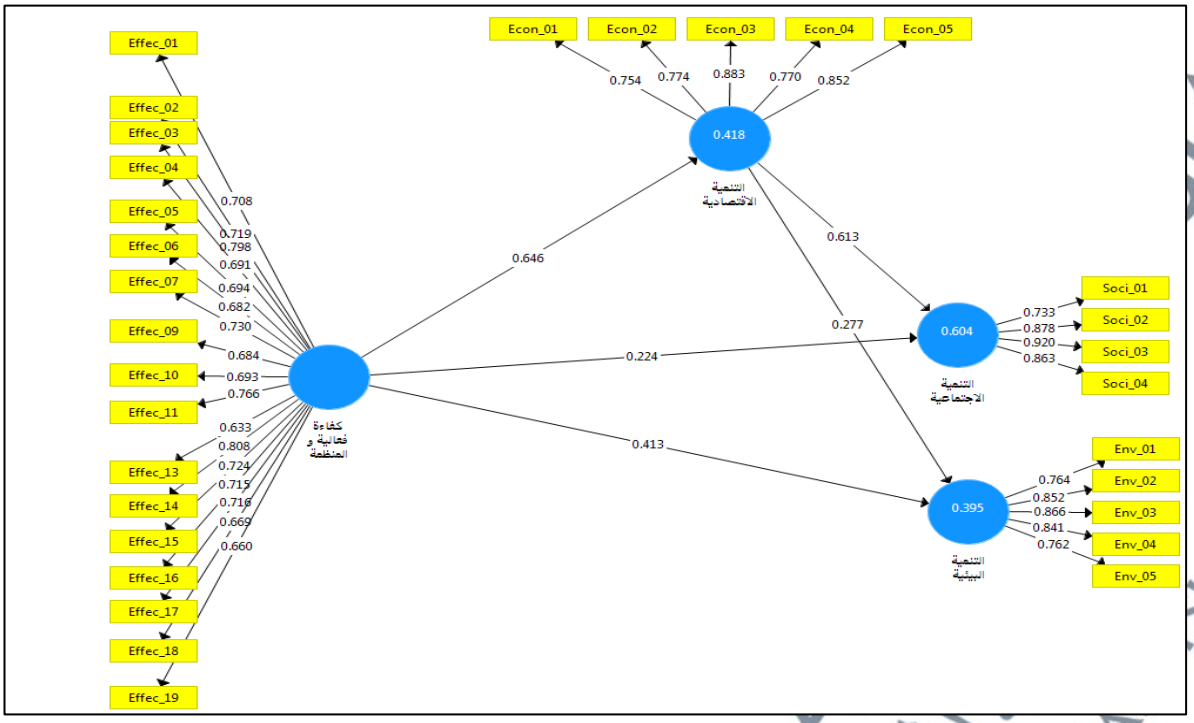

شكل رقم (٤,٥): التشبع (Factor Loading) لفقرات الاستبانة النهائية بعد الحذف

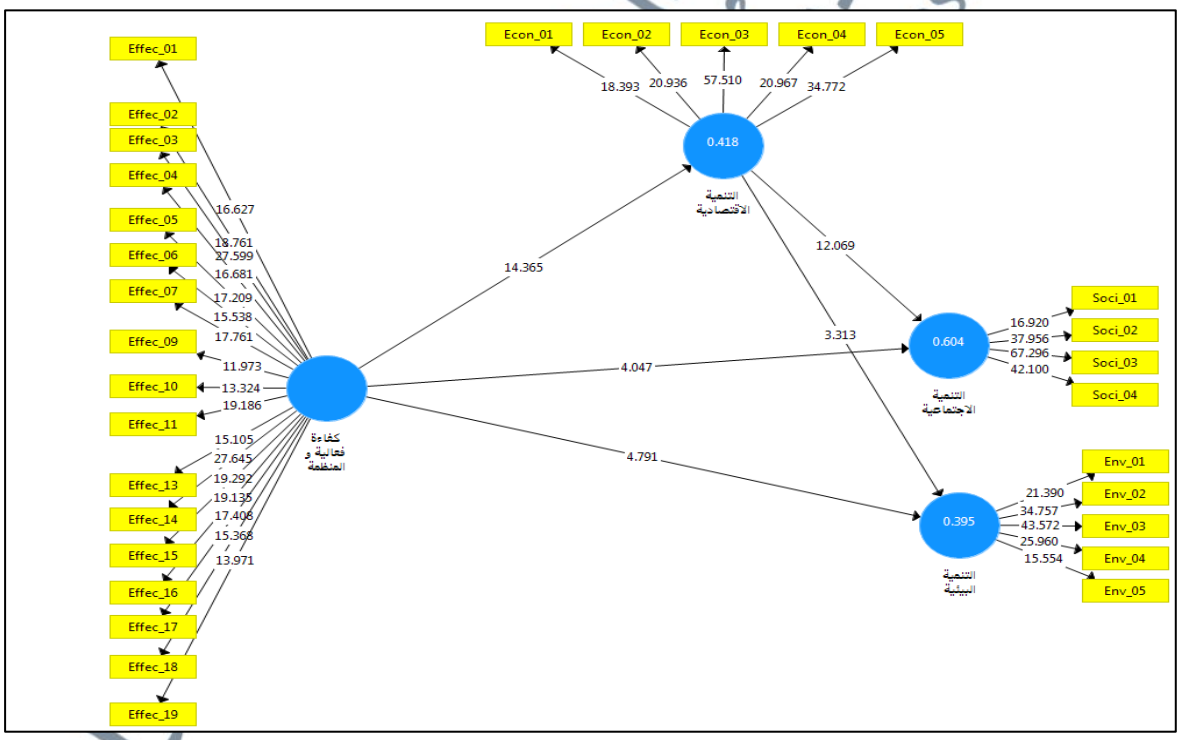

شكل رقم (٤,٦) قيم T-value statistics الخاصة بالدلالة الإحصائية

المعيار الاخر لفحص الصدق التقاربي (Convergent Validity) هو التأكد من متوسط التباين المستخرج (AVE) (Average Variance Extracted). ويمثل متوسط التباين المستخرج القيمة المتوسطة الكبرى للتحميلات المربعة للعناصر المكونة للمتغير الكامن ويوضح مقدار شرح المتغير الكامن للتباين الموجود في عناصره (Hair Jr et al., 2016)، ويجب أن تكون القيمة لمتوسط التباين المستخرج " أكبر من ٠,٥" ليكون مقبولا. وفي الجدول رقم (٤,١٦) نرى أن جميع قيم متوسط التباين المستخرج هي أكبر من (٠,٥) مما يدل على الاتساق والصدق التقاربي العالي للمتغيرات في النموذج.

جدول رقم (٤,١٧): متوسط التباين المستخرج

متغيرات الدراسة	متوسط التباين المستخرج (AVE)	قيم T Statistics	قيم P Values
كفاءة وفعالية المنظمة	0.508	17.261	0.00
التنمية الاقتصادية	0.653	22.340	0.00
التنمية الاجتماعية	0.724	30.413	0.00
التنمية البيئية	0.670	20.914	0.00

٤,١١,١,٤ الصدق التمييزي (Discriminant Validity)

يُظهر الصدق التمييزي مدى تمايز أو اختلاق العناصر الخاصة بكل متغير كامن عن العناصر في المتغيرات الكامنة الأخرى، بمعنى ما هي العناصر التي تمثل عنصر كامن واحد فقط، وبإثبات ذلك فمعناه أن البناء هو فريد من نوعه وأن العناصر لا تتشارك المتغيرات الكامنة بداخل النموذج (Joe F Hair et al., 2012).

ويوفر ال (SEM-PLS) عدة معايير للتحقق من الصدق التمييزي، وفي هذه الدراسة تم فحص الصدق التمييزي (Discriminant Validity)، عن طريق استخدام ثلاثة طرق كما أوصى (Hair Jr et al., 2017)، وهذه الطرق هي: التباين بين الأسئلة (Cross Loading) , معيار فورنيل لاركر (Fornell-Larcker criterion)، ونسبة سمة اللاتجانس – سمة الأحادية للارتباطات HTMT (Heterotrait-monotrait ratio).

أ. **التباين بين الأسئلة (Cross Loading):**

وفي هذه الطريقة يتم التحقق بأن الأسئلة للمتغير الكامن هي تقوم بقياس هذا المتغير الكامن فقط ولا تقيس متغير كامن اخر عن طريق التأكد من أن التشبعات (Loadings) الخاصة بالسؤال ومتغيره الكامن هي أكبر من قيمة التشبع لهذ السؤال مع أي متغير كامن أخر، وهذا يتفق مع نموذج الدراسة حيث نرى في الجدول رقم (٤,١٧) أن جميع التشبعات في العبارات هي أكبر مع متغيرها الكامن من أي قيمة تشبع مع متغير كامن اخر. وبذلك فالصدق التمييزي من خلال التباين بين الأسئلة متحقق بشكل مرض في نموذج الدراسة.

جدول رقم (٤,١٨): التباين بين الأسئلة (Cross Loadings)

متغير الدراسة	رقم الفقرة	كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية
كفاءة وفعالية المنظمة	Effec_01	0.708	0.463	0.408	0.363
	Effec_02	0.719	0.456	0.522	0.429
	Effec_03	0.798	0.509	0.533	0.481
	Effec_04	0.691	0.438	0.356	0.428
	Effec_05	0.694	0.487	0.498	0.377
	Effec_06	0.682	0.366	0.359	0.406
	Effec_07	0.730	0.413	0.387	0.419
	Effec_09	0.684	0.387	0.316	0.493

0.425	0.321	0.412	0.693	Effec_10	
0.484	0.460	0.495	0.766	Effec_11	
0.373	0.412	0.407	0.633	Effec_13	
0.510	0.504	0.540	0.808	Effec_14	
0.459	0.442	0.475	0.724	Effec_15	
0.401	0.506	0.528	0.715	Effec_16	
0.395	0.470	0.495	0.716	Effec_17	
0.352	0.399	0.390	0.669	Effec_18	
0.363	0.534	0.506	0.660	Effec_19	
0.373	0.522	0.754	0.461	Econ_01	التنمية الاقتصادية
0.360	0.531	0.774	0.500	Econ_02	
0.463	0.678	0.883	0.544	Econ_03	
0.515	0.581	0.770	0.563	Econ_04	
0.467	0.724	0.852	0.536	Econ_05	
0.461	0.733	0.566	0.511	Soci_01	التنمية الاجتماعية
0.432	0.878	0.565	0.533	Soci_02	
0.469	0.920	0.680	0.549	Soci_03	
0.533	0.863	0.743	0.520	Soci_04	
0.764	0.546	0.486	0.509	Env_01	التنمية البيئية
0.852	0.449	0.441	0.491	Env_02	
0.866	0.445	0.503	0.539	Env_03	
0.841	0.445	0.425	0.436	Env_04	
0.762	0.389	0.344	0.428	Env_05	

ب. معيار فورنيل لاركر (Fornell - Larker Criteria):

في هذا المعيار يجب أن يكون التباين المستخلص (Average Variance Extracted (AVE)) لجميع العوامل (العلاقة بين البعد ونفسه) أعلى من التباين المشترك بين هذه العوامل (العلاقة مع بعد اخر)، (Fornell & Larcker, 1981).

وكما هو موضح في الجدول (٤,١٨) فأن التباين المستخلص (Average Variance Extracted (AVE) والممثل في الجدول في القيم القطرية في المصفوفة هي أعلى من التباين مع بقية العوامل في الصفوف والاعمدة المناظرة لهذه القيم القطرية، وهذا ما يؤكد وجود صدق تمييزي (Discriminant Validity) جيد بين العوامل في النموذج، وأن جميع المتغيرات الكامنة للدراسة مستقلة عن بعضها البعض وغير متداخلة.

جدول (٤,١٩): مصفوفة التغاير وفقا لمعيار فورنيل لاركر

متغيرات الدراسة	كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية	التنمية الاقتصادية
كفاءة وفعالية المنظمة	**0.713**			
التنمية الاجتماعية	0.620	**0.851**		
التنمية البيئية	0.592	0.560	**0.818**	
التنمية الاقتصادية	0.646	0.758	0.544	**0.808**

ج. اختبار نسبة سمة اللاتجانس – سمة الأحادية للارتباطات HTMT

في هذه الدراسة تم تقييم أيضا الصدق التمييزي (Discriminant Validity) من خلال نسبة سمة اللاتجانس – سمة الأحادية للارتباطات HTMT,(Hetrotrait-Monotrait)، وهي نسبة ارتباطات السمة البينية على ارتباطات السمة الداخلية. كما أشار (Ringle et al., 2020) و (Henseler et al., 2016) فإن قيم نسبة سمة اللاتجانس – سمة الأحادية للارتباطات (HTMT) يجب أن لا تتجاوز القيمة (٠,٩) لاي متغير مع متغير أخر من متغيرات الدراسة.

وفي الجدول رقم (٤,١٩) نرى بأن جميع قيم نسبة سمة اللاتجانس– سمة الأحادية للارتباطات (HTMT) هي أقل من (٠,٩) مما يدل على توفر الصدق التمييزي.

جدول (٤,٢٠): مصفوفة نسبة سمة اللاتجانس – سمة الأحادية للارتباطات (HTMT)

متغيرات الدراسة	كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية	التنمية الاقتصادية
كفاءة وفعالية المنظمة	1			
التنمية الاجتماعية	0.681	1		
التنمية البيئية	0.648	0.636	1	
التنمية الاقتصادية	0.711	0.859	0.613	1

٤,١١,٢ معايير جودة النموذج:

وفقًا ل(Ramayah et al., 2018)، فإن استخدام معايير جودة النموذج GOF في PLS-SEM هو لا يزال في مرحلة مبكرة جدًا وليس إلزاميًا للتطبيق. علاوة على ذلك، فإنه للحكم على جودة النموذج في PLS-SEM ، يمكن الاعتماد على المقاييس التي تشير القدرات التنبؤية للنموذج (Joe F Hair et al., 2014). ومع ذلك، فقد قام الباحث بتقييم الجودة لدعم النموذج من خلال استخدام معيارين هما معيار جودة المطابقة (GOF) ومعيار SRMR.

أ. جودة المطابقة (GOF):

يعتبر جودة المطابقة GOF معيار شاملا لحسن مطابقة النموذج والأداء العام للنموذج، ويدل هذا المعيار على نسبة التباين والتغاير التي يستطيع النموذج المفترض تفسيرها وإعطاء معلومات عن علاقات أو وضع النموذج النظير في مجتمع الدراسة، ويحسب من خلال هذه المعادلة:

$$GOF = \sqrt{\overline{R^2} \times \overline{AVE}}$$

وتعتبر القيمة مقبولة احصائيا إذا تجاوزت (٠,٣٦) طبقا ل(Wetzels et al., 2009).

جدول (٤,٢١): معيار جودة المطابقة GOF

متغيرات الدراسة	AVE	R Square
كفاءة وفعالية المنظمة	0.508	
التنمية الاقتصادية	0.653	0.418
التنمية الاجتماعية	0.724	0.604
التنمية البيئية	0.670	0.395
المتوسط	0.63875	0.472333
جودة المطابقة GOF	0.549274901	

وحيث أن قيمة معامل جودة المطابقة (GOF) هي تساوي (0.549)، فهذا يشير الى وجود جودة مطابقة كبيرة لنموذج الدراسة، أي أنه يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج بدرجة عالية.

ب. جذر متوسط التربيع المعياري المتبقي ال SRMR

أشار هينسلر وآخرون (Henseler et al., 2016) إلى أن المعيار التقريبي الوحيد المناسب لقياس جودة النموذج في نمذجة المسار في PLS هو جذر متوسط التربيع المعياري المتبقي (SRMR). ويعرف ال SRMR على أنه جذر متوسط مربع الاختلاف بين الارتباطات الملحوظة والارتباطات الضمنية في النموذج. وليكون جودة مطابقة النموذج جيده يلزم أن يكون جذر متوسط التربيع المعياري المتبقي (SRMR) أقل من (٠,٠٨) بحسب ما ذكر (Henseler et al., 2016).

وفي نموذج هذه الدراسة كانت قيمة جذر متوسط التربيع المعياري المتبقي (SRMR) هي (٠,٠٦٨) وهي قيمة أقل من (٠,٠٨) وتشير الى جودة مطابقة نموذج الدراسة.

٤,١١,٣ تقييم النموذج الهيكلي (Structural Model Assessment)

يتناول هذا القسم تقييم نتائج النموذج الهيكلي Structural Model وذلك للتأكد من موثوقية وصلاحية النموذج الهيكلي مما يتيح بعد ذلك اختبار فرضيات الدراسة، ويتم تقييم النموذج الهيكلي بناء على المؤشرات التالية:

- معامل التحديد (R2).
- معامل حجم الأثر (f2).
- جودة التنبؤ (Q2).

أ. معامل التحديد (R Square)

معامل التحديد هو مقياس للقوة التفسيرية للنموذج، ويحسب على أنه الترابط التربيعي بين القيم الفعلية والمقدرة الخاصة بالبناء الداخلي، حيث يمثل التأثيرات المتراكمة الكامنة للمتغيرات الخارجية على المتغير الكامن الداخلي، وهذا يعني أن هذا المعامل يمثل مقدار التباين في التركيبات الذاتية التي أوضحتها جميع التركيبات الخارجية المرتبطة به، وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى هذا المعامل على أنه يمثل مقياسا للتنبؤ داخل العينة.

وقد أوضح (Hair Jr et al., 2017) أن قيمة معامل التحديد يجب أن تكون أكبر من (٠,١٠) حتى تكون قيمة مقبولة، كما حدد (Chin, 1998) مستويات التفسير بحسب قيمة معامل التحديد على النحو التالي:

- قدرة تفسيرية ضعيفة للنموذج إذا كانت قيمة معامل التحديد أقل من (٠,٣٣).
- قدرة تفسيرية متوسطة إذا كانت قيمة معامل التحديد هي بين (٠,٣٣) و (٠,٦٧).
- قدرة تفسيرية عالية إذا كانت قيمة معامل التحديد أكبر من (٠,٦٧).

جدول (٤,٢٢): معاملات التحديد (R^2)

	R Square	T Statistics	R Square Adjusted	حجم التفسير
التنمية الاجتماعية	0.604	14.391	0.600	متوسط
التنمية البيئية	0.395	6.968	0.389	متوسط
التنمية الاقتصادية	0.418	7.213	0.415	متوسط

من خلال نتائج الجدول (٤,٢٢) نلاحظ أن جميع معاملات (R-Square & R-Square Adjusted) معنوية ومقبولة احصائيا، حيث أن قدرة معاملات التحديد للمتغيرات هي متوسطة، وبذلك فأن هناك قدرة متوسطة لنموذج المسار (كفاءة المنظمة وفعالية المنظمة) في تفسير المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب. معامل حجم الأثر (f-Square)

بالإضافة الى تقييم النموذج من خلال قيم معاملات التحديد (R-Square)، يمكن استخدام معامل حجم الأثر (f-Square) والذي يعبر عن التغير في قيمة معامل التحديد عند حذف بناء خارجي محدد من النموذج لتقييم ما إذا كان للبنية المحذوفة تأثير جوهري على البناء الذاتي، وقد حدد (Chin, 1998) مستويات حجم معامل الأثر على النحو التالي:

- معامل حجم الأثر أقل من (٠,٠٢)، يعبر عن عدم وجود أثر.
- معامل حجم الأثر أكبر من (٠,٠٢) وأقل من (٠,١٥)، يعبر عن وجود أثر صغير.
- معامل حجم الأثر أكبر من (٠,١٥) وأقل من (٠,٣٥)، يعبر عن وجود أثر متوسط.

- معامل حجم الأثر أكبر من (٠,٣٥)، يعبر عن وجود أثر كبير.

جدول (٤,٢٣): معاملات حجم الأثر (f2)

	F Square	قيم T Statistics	قيم الدلالة P Values	تفسير حجم الأثر	الدلالة الإحصائية
كفاءة وفعالية المنظمة –> التنمية الاجتماعية	0.13	2.27	0.023	صغير	معنوي
كفاءة وفعالية المنظمة –> التنمية البيئية	0.14	1.909	0.056	صغير	غير معنوي
كفاءة وفعالية المنظمة –> التنمية الاقتصادية	0.542	3.703	0.000	كبير	معنوي
التنمية الاقتصادية –> التنمية الاجتماعية	0.474	3.621	0.000	كبير	معنوي
التنمية الاقتصادية –> التنمية البيئية	0.144	1.602	0.109	صغير	غير معنوي

في الجدول (٤,٢٣) أعلاه لنتائج معاملات الأثر يظهر أنه يوجد حجم لمعامل الأثر وهو كبير ودال احصائيا بين كفاءة وفعالية المنظمة والتنمية لاقتصادية وحجم معامل الأثر كبير أيضا ودال احصائيا بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بينما حجم معامل الأثر هو صغير ودال احصائيا بين كفاءة وفعالية المنظمة والتنمية الاجتماعية وحجم معامل الأثر هو صغير وغير دال احصائيا بين كفاءة وفعالية المنظمة والتنمية البيئية، وحجم معامل الأثر بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية هو صغير وغير دال احصائيا.

٤,١١,٤ اختبار الفرضيات المباشرة

جدول (٤,٢٤): معاملات المسارات المباشرة للنموذج الهيكلي

الفرضية	المسار	Beta	SE	T Statistics	P Values	القرار
1	**كفاءة وفعالية المنظمة –> التنمية الاقتصادية**	0.646	0.045	14.508	0.000	معنوي
2	**كفاءة وفعالية المنظمة –> التنمية الاجتماعية**	0.224	0.055	4.008	0.000	معنوي

3	كفاءة وفعالية المنظمة –> التنمية _البيئية	0.413	0.086	4.812	0.000	معنوي
4	التنمية الاقتصادية –> التنمية الاجتماعية	0.613	0.051	12.156	0.000	معنوي
5	التنمية الاقتصادية –> التنمية البيئية	0.277	0.084	3.272	0.001	معنوي

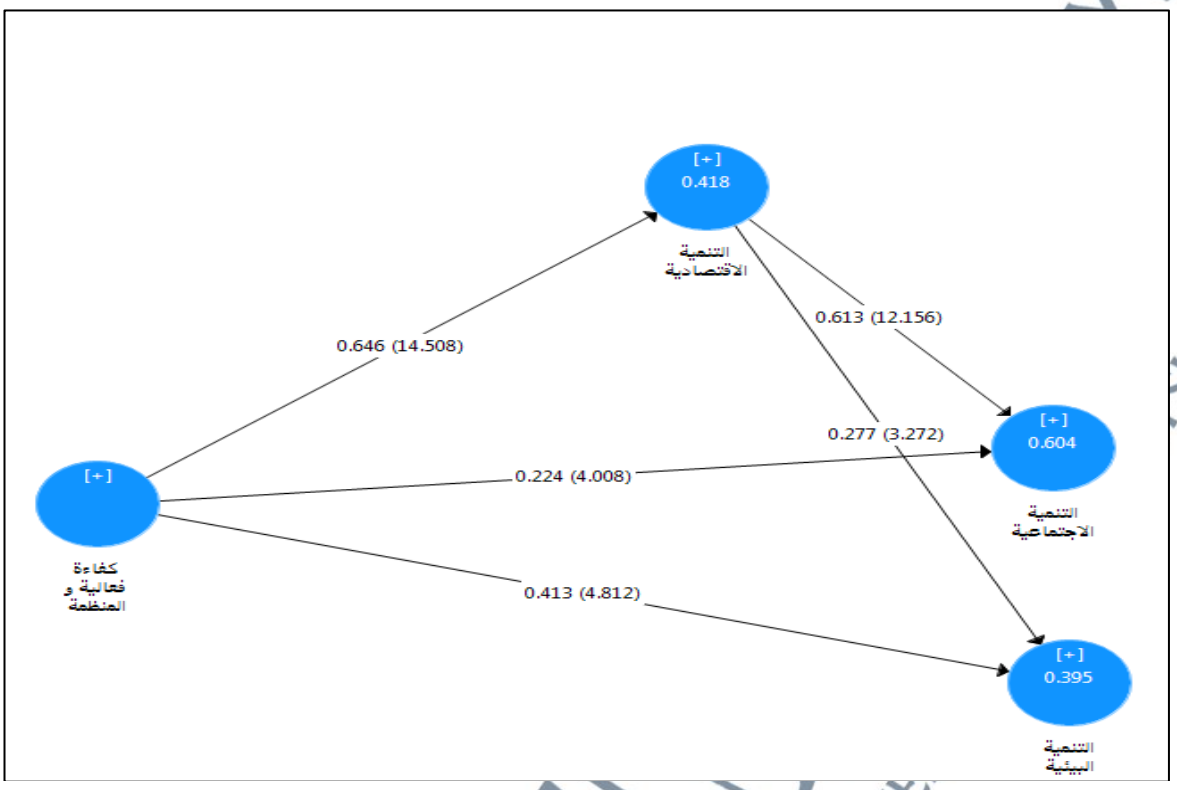

الشكل (٤,٧) يوضح مسار العلاقة المباشرة في نموذج الدراسة

٤,١٢ التحليل الوصفي للمقابلات الشخصية

وقد تضمنت المقابلة ثلاثة محاور، كل محور يتكون من سؤالين وهي في التالي:

المحور الأول يناقش: كفاءة وفعالية أداء منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء.

وقد كان السؤال الأول: ***ما هو تقييمكم لدور منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء؟***

وبتحليل إجابات الأشخاص في المقابلات، وجد اتجاه عام في إجاباتهم على النحو الاتي:

هو أن منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن لها دور في عملية التنمية المستدامة، ولكنه لازال

ضعيف ودون المستوى المطلوب. هذا الأمر له عدة مبررات بحسب كلامهم وآرائهم، لعل أهمها هو الحرب الدائرة في اليمن منذ العام ٢٠١٥. وقد تباينت آرائهم عن سبب هذا الضعف والاختلال في دور منظمات المجتمع المدني إلى عدة اتجاهات، منها أن سبب هذا الضعف والاختلال هو عدم وجود بناء هيكلي ومؤسسي للمنظمات المحلية، أيضاً أنها تفتقر لإدارة شفافة وإدارة واعية تدرك ما لها وما عليها من واجبات والتزامات تجاه المجتمع.

وهذه نماذج من إجابة بعض رؤساء منظمات المجتمع المدني على هذا السؤال، ففي رده على هذا السؤال أجاب المستجيب (الارياني، ٢٠٢١) أن دور منظمات المجتمع المدني لازال ضعيف إلى حد ما، وذلك بسبب عدم وجود بناء مؤسسي لهذه المنظمات وادارة شفافة، وأيضاً بعض أفراد المنظمات يعتقد أن هذه المنظمة ربحية وهي في الاساس غير ربحية. ولذلك دور منظمات المجتمع المدني ضعيف لإنها تفتقر لبناء القدرات وتفتقر الوعي لدورها وأيضاً تفتقر الى بناء مؤسسي وادارة شفافة.

بينما يرى أخرون أن سبب ضعف دور منظمات المجتمع المدني هو قلة الدعم والتمويلات من المانحين الامر الذي يؤثر على جودة المشاريع واستدامتها، أيضاً توجهات المانحين تؤثر على البرامج والمشاريع التنموية، حيث أن المانحين يكون توجههم نحو البرامج الاغاثية في حالة الحروب وهو ما أدى إلى توقف برامج التنمية منذ بداية الحرب في اليمن. حيث ذكر المستجيب (العمراني، ٢٠٢١) الان دور منظمات المجتمع المدني خف طبيعي لأنه بالذات في الأوضاع الأخيرة كان في تأثير كبير على دورهم وحقيقة أنه لم يعد هناك الدعم والتمويل الكافي بالذات للجوانب. وقد تحدث المستجيب (القطوي، ٢٠٢١) عن سبب ضعف دور المنظمات حسب وجهة نظره الذي يرى أنه لا يزال دور منظمات

المجتمع المدني ضعيف جداً ودون المطلوب، حيث قال وفي الحقيقية عندما نتحدث عن تنمية فان المانحين لا يدعمون من أجل برامج التنمية إلا في ظل الاستقرار، أما في ظل وضع الحرب فنحن نتحدث عن إغاثة (تغيث الناس من الحالة التي هم فيها). اما الدور التنموي فما زال محدود، حتى حجم التمويلات والدور المخصص للتنمية محدود حتى تستقر البلد، إذا حصلت فترة استقرار مثلا كالمصالحة أو غيره، أتوقع أن دور المنظمات سيكون أكبر وأكثر فعالية. من جهة أخرى يرى بعض رؤساء المنظمات المحلية في اليمن بأن هنام فجوة بين منظمات المجتمع المدني وعدم تنسق وتكامل بينها وهذا الأمر يعد أحد أسباب ضعفها وضعف دورها التنموي، أيضاً ضعف الوعي بدور منظمات المجتمع المدني وأهميتها في عملية التنمية المستدامة يؤثر سلباً على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية. كما ذكر المستجيب (العشاري، ٢٠٢١) حيث قال بأنه يوجد فجوه كبيرة في قدرات المنظمات سوا كانت مؤسسية من حيث فهمها للثقافة العامة للعمل المجتمعي أو القيم التي ممكن تشتغل عليها، يوجد فجوه كبيرة يعني ونسب متفاوتة بحسب خبرة المنظمة أو طريقة عملها، لكن بشكل عام يظل المستوى ضعيف أو متدني من حيث الثقافة أو الوعي والقدرات. وهذا الامر أكد عليه المستجيب (الارياني، ٢٠٢١) في مجمل كلامه عندما قال هناك ضعف في برامج التوعية المجتمعية، التوعية بأهمية دور منظمات المجتمع المدني، حيث أنه لا يوجد هناك وعي مجتمعي أو برامج توعوية سوا للأفراد العاملين في منظمات المجتمع المدني بشكل خاص أو أفراد المجتمع بشكل عام، حتى أن هناك بعض موظفي منظمات المجتمع المدني ليس لديهم الوعي الكافي بدور وعمل هذه المنظمات داخل المجتمع.

بينما يرى المستجيب العمري (٢٠٢١) بأن دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام جيد حيث قال دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام جيد إلى جيد جداً، بالرغم من وجود بعض الصعوبات سواً في البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني أو البيئة الخارجية لها، من حيث التمويل وخاصة في الفترة الأخيرة مع ذلك بالإمكان نقول جيد إلى جداً. الدور أكيد أن دور منظمات المجتمع المدني هو دور فاعل في حال أنهم امتلكوا الرؤية وبنوا قدرات أعضائها وموظفيها بناء مؤسسي، أكيد بأن دورها سيكون دور مهم جداً ودور فعال.

وتحدث المستجيب اللوية (٢٠٢١) بأن منظمات المجتمع المدني كان لها دور قوي، حيث كان لنا دور قبل الحرب والان دور أخر بعد الحرب الحاصلة على اليمن. فقبل الحرب حقيقة المنظمات كان لها دور كبير في عملية التنمية وفي عملية تدريب وتأهيل الأهالي سوا كان الرجل أو المرأة أو الشباب، فكنا ندير مشاريع كبيرة وكنا نساعدهم على أنهم يكون لهم دور في المجتمع ويكون لهم دور في العملية التنموية للمجتمع نفسه، فكان دورها بارز وقوي رغم الاختلالات التي كانت موجد أو أي صعوبات كانت موجودة إلا أنه كان لها دور أفضل أكيد.

وقال المستجيب السماوي (٢٠٢١) حالياً دور منظمات المجتمع المدني في اليمن تحسن وتطور عن ذي قبل، كان من قبل دور منظمات المجتمع المدني يقتصر على الاعمال الاغاثية والخيرية وتقديم المعونات من غذاء وكساء ومأوى، الان أصبح التوجه الى الجانب التنموي أكبر، من ناحية مشاريع التمكين الاقتصادي من ناحية التمكين السياسي، أيضاً التدريب وبناء القدرات، فالان أصبح ليس فقط علمني كيف اصطاد السمكة، بل عملني كيف أصنع السمكة نفسها، وهذا تمكين اقتصادي بعيد المدى. لذلك تعتبر منظمات المجتمع المدني في مرحلة نستطيع القول بأنها متطورة أكبر، أيضاً المانحين أصبحوا يفرضوا نوع

من القيود والمتطلبات لمساعدة منظمات المجتمع المدني، وهذا جعل المنظمات تطور من قدراتهم الداخلية من أجل يستطيعوا الحصول على المنح من الداعمين.

ومما سبق يتضح لنا أنه يوجد دور ملموس على أرض الواقع لمنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، لكنه ما يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب منها. وهناك ضعف واختلالات في دور وفعالية منظمات المجتمع المدني في اليمن وفي دورها التنموي نتيجة للحرب الدائرة في اليمن، وكذلك نتيجة لضعف التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها وكذلك ضعف التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية. أيضاً بسبب قلة وعي بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني بأهمية دور المنظمات وكذلك عدم وعي الجهات الحكومية بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، الامر الذي يؤدي إلى عدم تذليل الصعوبات والعقبات أمامها من قبل الجهات الحكومية حتى تؤدي دورها ورسالتها على أكمل وجه.

السؤال الثاني: ***كيف أثرت الحرب في أمانة العاصمة صنعاء على أداء وعمل منظمات المجتمع المدني التنموية؟***

من خلال إجابة الأشخاص المعنيين في المقابلة عن هذا السؤال، لاحظنا أن هناك توجه عام ورأي شبه موحد حول تأثير الحرب على دور وأداء منظمات المجتمع المدني التنموية، وأن الحرب أثرت بشكل كبير وواضح على عمل ودور منظمات المجتمع المدني التنموية وهو ما أدى إلى تغيير مسار عملها في بعض الأحيان، وأدى إلى زيادة التعقيدات والإجراءات والقيود التي تفرضها السلطات كاحتراز أمني أحياناً وكتعنت مقصود أحيان أخرى. أيضاً نتيجة للحرب المستمرة منذ أكثر من خمس

سنوات العديد من المنظمات التنموية أغلقت أبوابها وتوقفت خدماتها نتيجة لقلة التمويلات وعدم قدرتها على متابعة مهامها.

وقد كانت اجابتهم متقاربة عن مدى تأثير الحرب وكيف أن أغلب المنظمات التنموية غيرت مسار عملها من المجال التنموي إلى المجال الإنساني والاغاثي نتيجة للوضع الإنساني السيئ التي تسببت به الحرب، حيث وضح المستجيب (الارياني، ٢٠٢١) كيف أن المنظمات حولت مجال عملها مؤقتاً من المجال التنموي الذي قامت من أجله، إلى المجال الاغاثي نتيجة للحرب حيث قال نحن نعلم بالكارثة الإنسانية التي تعاني منها اليمن نتيجة الحرب والتي صنفت كأسوأ كارثة إنسانية، ولذلك الكثير من المنظمات التي كان مجالها مختلف تماماً وهو المجال التنموي والبرامج المرتبطة بالتنمية، لكن هذه المنظمات غيرت مجالها إلى المجال الإنساني، كاستجابة طارئة بحيث حولت نشاطها من نشاط تنموي وتحقيق برامج تنموية أو تنفيذ برامج تنموية إلى المجال الاغاثي والطوارئ والعمل أثناء الكوارث.

أيضاً ذكر المستجيب الوتاري (٢٠٢١) أنه نتيجة للحرب أصبح عمل منظمات المجتمع المدني دور إغاثي، وبرز دورها في الجانب الاغاثي نتيجة للحرب، تركت الجانب التنموي واتجهت للمشاريع الاغاثية، وهو أمر خارج عن ارادتها نتيجة للأوضاع الحالية وبحكم أيضاً توجهات المانحين والمجتمع الدولي هكذا، الذي يدعم مرحلة الطوارئ لا مرحلة تنمية وهي توجهات دولية قبل أن تكون توجهات محلية. كما ذكر المستجيب (قاسم، ٢٠٢١) أنه نتيجة للحرب الكثير من المنظمات غيرت مسار عملها الامر الذي كان له أثر سلبي على مسار التنمية المجتمعية، ونحن نتمنى أن تنتهي الحرب والعمل هذا ينعكس على المجتمع وتعمل المنظمات بصورة صحيحه على الاساس التي بنيت عليه وهو المسار التنموي، وليس من وجد له مشروع يقوم يفتح له منظمة من أجل أن يحصل على دعم

ويشتغل عليه، الفكرة ليست هكذا. لكن إذا اشتغلت بعض المنظمات على الجاني الاغاثي لفترة موقته لان البلد محتاجة له كما هو حاصل الان فلا بأس، لكن يجب الانتقال للعمل التنموي.

والكثير من المنظمات التنموية التي كانت تعمل في الساحة الميدانية وفي المجتمع ولها بعض المساهمات في محال التنمية، سوا على الجانب الاقتصادي او الاجتماعي أو البيئي أغلفت أبوابها نتيجة لأثار هذه الحرب. وقد ناقش بعض من تم سؤالهم كيف أن بعض منظمات المجتمع المدني التي كانت تعمل في الساحة اليمنية أغلقت أبوابها ولم يعد لها القدرة على الاستمرار في العمل التنموي نتيجة لقلة الدعم وعدم توفر ما يكفي حتى للأجور التشغيلية، كما ذكر المستجيب (القطوي، ٢٠٢١) هناك الكثير من المنظمات توقفت وقل حجمها وتأثيرها وبعضها أُغلقت، لكن بالمقابل هناك منظمات أخرى سوا جديده أو سابقة استطاعت أن تنهض في الجوانب الإنسانية، فالحرب كان لها أثر كبير جداً فهي أصلا أعاقت عملية التنمية بشكل عملي، برامج التنمية توقفت بشكل كلي بالنسبة لما يخص التنمية، لأنه في فترة الاستقرار المنظمة تستطيع أن تعمل، بينما في وضع الحرب صعب جداً. وقد أيد هذا الرأي المستجيب (العمري، ٢٠٢١) حيث قال إن الحرب أثرت بشكل كبير على منظمات المجتمع المدني، حيث أنه تأثرت من ناحية تمويل بعض المنظمات المحلية وبعضها أغلقت وبعضها مهددة بالإغلاق. وأيضاً قال المستجيب (السماوي، ٢٠٢١) أن الحرب كانت لها تأثيرها على المنظمات الناشئة والهشة والتي كانت تعمل في إطار محدود مثل الاعمال الخيرية، هذه اثرت عليها سلباً بعضها أغلقت وبعضها لم تعد تستطيع توفير الالتزامات والمبالغ التشغيلية من حتى تستمر.

كما تحدث بعض المستجيبين عن عدد من الصعوبات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني من قبل السلطات والجهات الحكومية، وكيف أن الإجراءات

والتصاريح الخاصة بعمل المنظمات أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة نتيجة للحرب الدائرة، كون أن السلطات الحكومية لديها أحياناً مخاوف أمنية أو سياسية نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة، وهو ما تحدث عنه المستجيب (العشاري، ٢٠٢١) حيث قال أن الحرب قلصت بشكل كبير مساحة العمل التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني وهناك تحديات أمنية بسبب الحرب والصراع، وكذلك صعبت البيئة سواء ما يتعلق بالسلطة كالإجراءات البيروقراطية التي زادت أو المخاوف الأمنية والسياسية، حيث أصبح هناك الكثير من الهيئات التي تتولى مسؤولية الاشراف على عمل المنظمات وهذه الاجراءات عقدت بيئة العمل، مع الحرب أحياناً السلطة معذورة في أنها تتعامل بشكل أمني أكبر بسبب الصراع وهذا انعكس على عمل المنظمات، حالة تشكيك كبيرة في عملها وأجندتها. أيضاً تحدث المستجيب (اللوبة، ٢٠٢١) عن تداعيات الحرب وتأثيرها على دور المنظمات حيث قال إنه نتيجة للحرب أصبحت المنظمات تجد صعوبة في تنفيذ أي برامج تنموية أو حتى برامج تدريب وتأهيل للأفراد والمجتمع أو حتى أحياناً على مستوى إقامة برامج وندوات تثقيفية، وذلك لان السلطات والحكومة لا تسمح لنا بمثل هذه الأنشطة والبرامج بسبب تخوفهم الأمني وتخوفهم من أهداف ونتائج هذه البرامج وهل لها أي بعد سياسي، وهكذا فأصبح عمل المنظمات ضعيف ومحدود جداً.

وايضاً ذكر المستجيب الارياني (٢٠٢١) كيف أن إجراءات عمل وإقامة البرامج والمشاريع التنموية تعقدت نتيجة للحرب حيث قال الإضافة إلى وجود العديد الكثير من العوائق الأمنية التي تواجه منظمات المجتمع المدني أثناء وجودها في الميدان مثل المخاطر الأمنية وغيرها، والحكومة فرضت قيود على هذه المنظمات مثل تصاريح العمل، حيث تفرض تصارح إقامة الانشطة وتصاريح إقامة

الفعاليات تصارح عمل ميداني، هذه كلها إضافة إلى التحديات التي تواجها منظمات المجتمع المدني تؤثر على عمل ودور منظمات المجتمع المدني على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

مما سبق نستطيع القول بأن الحرب كان لها تأثير كبير وسلبي على دور وعمل منظمات المجتمع المدني والحد من كفاءة وفعالية أدائها في عملية المساهمة على تحقيق التنمية المستدامة. أيضاً نتيجة للحرب أصبح على منظمات المجتمع المدني التنموية تحويل مسار عملها من المجال التنموي إلى المجال الاغاثي والإنساني، ومحاولة تلبية الاحتياجات الاساسية للمجتمع بشكل أساسي وتخفيف معاناتهم، الامر الذي أضعف دورها في المجال التنموي والخدمي في اليمن. كذلك نتيجة للحرب أصبحت منظمات المجتمع المدني تعاني من التشكيك في جهودها وعملها وبرامجها التنموية، وعرضة للشك والاتهام أحياناً بالعمالة للخارج واحياناً أخرى بعدم المصداقية في برامجها وأهدافها، الأمر الذي يعيق عملها ويؤدي إلى صعوبة حصولها على تراخيص للعمل من قبل الجهات الحكومية أو حتى من سهولة فتح أو انشاء منظمات جديد قد تساهم في خدمة المجتمع.

المحور الثاني: اسهامات منظمات المجتمع المدني التنموية في مجال التنمية المستدامة.

من المعروف أن منظمات المجتمع المدني تعتبر أحد أهم الركائز في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال البرامج التنموية، تمويل المشاريع، التأهيل الحرفي...الخ، في رأيكم:

السؤال الأول: *ما هو واقع الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء؟*

ناقش المستجيبون الواقع التنموي لمنظمات المجتمع المدني، ومن خلال اجاباتهم لاحظنا وجود توجه عام ورأي شبه مجمع عليه وهو أنه يوجد دور لمنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة في اليمن، ولكنه ما يزال ضعيف ودون المطلوب وأنها لازالت في المربع الاول من مربعات العملية التنموية وهو المتمثل في تقديم الخدمات والمساعدات الانية والمؤقتة، ولم تنتقل للمربع الثاني المتمثل

بالعمل التنموي المستدام لتحقيق التنمية المستدامة أو المساهمة بشكل كبير في تحقيقها. أيضاً تعاني منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن من عدم التمكين والتشتت وضعف التنسيق فيما بينها البين وكذلك ضعف التنسيق والتواصل مع الجهات الحكومية، الامر الذي يحد من كفاءتها وفعاليتها على الارض الواقع.

حيث ذكر المستجيب الارياني (٢٠٢١) أن منظمات المجتمع المدني لا زالت في المربع الأول للعمل التنموي، حيث يوجد هناك مربعات أو مستويات للعمل التنموي، فالمجال التنموي يمثل أرقى عمل أو مستوى تقدمه منظمات المجتمع المدني، لكن للأسف نحن في اليمن لا زلنا في مربع تقديم الخدمات، يعني الان المنظمات لم تتجه نحو مربع التمكين ومربع بناء القدرات نتيجة للحرب الدائرة حالياً، فالوضع اليوم في اليمن يعتبر أسوا كارثة إنسانية نتيجة لهذه الحرب. أيضاً لا يوجد تأهيل وتمكين لمنظمات المجتمع المدني حتى أنها تساهم في عملية النهوض بالمجتمع مره أخرى. طبعاً هناك ايضاً يوجد مشكلة أخرى وهي عدم وعي دور منظمات المجتمع المدني بمسؤولياتها، وأيضاً يوجد مشكلة مع الجهات الحكومة أو السلطات الحكومية في البلاد والتي لا تثق في منظمات المجتمع المدني ولا في دورها التنموي، فهي تراها أنها منظمات عميلة أو لها تبعية بالمنظمات الدولية والعالمية وتمثل أداة تجسسية للخارج، أو أنها ليس لها أهمية أو تأثير عملي على أرض الواقع، لذلك لا يوجد لى الجهات الحكومية والرسمية فهم حقيقي لطبيعة عمل ودور منظمات المجتمع المدني في اليمن من أجل تسهيل عملها وتذليل الصعوبات لها حتى تستطيع المساهمة بشكل أفضل في عملية التنمية المستدامة، وهذا أحياناً قد يكون بسبب بعض الممارسات الخاطئة من المنظمات نفسها. كذلك لا يوجد إدارة شفافة أو رؤية وأهداف واضحة لبرامج المنظمات مع ميزانيات منشوره للعامة من أجل تعزيز الشفافية المساءلة المجتمعية، أيضاً لا يوجد بناء هيكلي ومؤسسي يساعد المنظمات على أن تعمل بصورة

صحيحة. ومن وجهة نظري أعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية شاملة أو عملية تنموية في اليمن من دون اشتراك ثلاث حلقات أو قطاعات أساسية مع بعضها البعض وهي القطاع العام، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لأنه دائماً هذه القطاعات تعمل مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا الرأي أيضاً موافق لما ذكره المستجيب (اللوية, ٢٠٢١) حيث يرى بأن واقع منظمات المجتمع المدني ضعيف نتيجة للحرب حيث قال الان واقع المنظمات ضعيف نتيجة للحرب، وقد كان لها دور أكبر قبل هذه الحرب أما الان فدورها التنموي يعد ضعيفاً ودون المستوى المطلوب. ومع أنه الان يوجد العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل وهي شغاله، لكن مع الاسف بعض المنظمات يوجد لها أهداف سياسية أكثر من كونها اهداف وغايات تنموية. كذلك أستطيع القول بأنه للأسف لا يوجد أحياناً تنسيق بين المنظمات التنموية في الحي الواحد أو المنطقة الواحدة، ويكون للمجلس الأعلى للمنظمات عمل إشرافي عليهم وليس تدخل في جميع الخصوصيات، لكن حقيقة لا يوجد تعاون.

أيضاً تحدث المستجيب قاسم (٢٠٢١) عن أهمية التمكين وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن، حيث قال دور منظمات المجتمع المدني كما ذكرت سابقاً أنها يجب عليها أن تركز على عملية التنمية والتمكين لأنه هو الذي يحقق أغلب أهداف التنمية، ولإن أهداف التنمية المستدامة هي ١٧ هدف، فالتنمية الاقتصادية تحقق حوالي ٨ أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهذا يعني أن التنمية الشاملة في جميع المجالات تعتمد على التنمية الاقتصادية بصورة كبيرة، أيضاً التمكين يحقق حوالي ٣ – ٤ أهداف، يعني موضوع التمكين مهم جداً، ويدخل في عمل المنظمات الذي هو قاصر على أعمال الاغاثة الان. صحيح أن الإغاثة مهمه لكنها ليست مستدامة، لذلك أعتقد أن دور المنتظمات يجب أن يفعل بصورة أفضل وأن تركز

المنظمات التنموية على بناء قدراتها، وطبعاً منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى بناء قدرات حتى تستطيع تحقيق أفضل النتائج.

وهذا غالب رأي المستجيبين، حيث ذكر أيضاً المستجيب (القطوي, ٢٠٢١) بأن منظمات المجتمع المدني لها دور مساهم في عملية تحقيق التنمية، ولكن حقيقة فإن دورها التنموي في اليمن ما زال ضعيف وما زال دون المستوى المطلوب منها. البلد الان بالذات نتيجة للوضع الممزق وتوقف الكثير من الخدمات الأساسية، فان المجتمع بحاجة الى إعادة إنعاش، ولذلك اعتقد بان دور المنظمات لا زال ضعيف ودون المستوي المطلوب، لكن نتوقع طبعاً أنه مع الأيام القادمة يكون الدور أفضل. وقال المستجيب (العشاري, ٢٠٢١) بأن دور منظمات المجتمع المدني ضعيف ويفتقر إلى التنسيق والشراكة مع المنظمات الاخرى فقد قال دور منظمات المجتمع المدني يعد ضعيف نتيجة للحرب، فمثلا الان في محافظة مأرب على سبيل المثال يوجد منظمات دولية وتمويلات لكن لا يوجد مشاريع من قبل المجتمع المدني وغير قادره على تقديم برامج، وهذي تعد من المشاكل الحديثة، بشكل عام العملية تحتاج تكاتف الجهود أكثر وتنسيق أكثر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال تحليل إجابات المستجيبين نستطيع القول بأن منظمات المجتمع المدني في اليمن لها دور في عملية التنمية المستدامة، ولكنه ما زال ضعيفاً ودون المستوى المطلوب منها، ويمكن إيعاز ذلك إلى الحرب الدائرة الان وكذلك نتيجة لبعض الاختلالات التي تعاني منها المنظمات سواءً الادارية أو الهيكلية، والاهم من ذلك نتيجة لضعف التنسيق والشراكة فيما بينها يؤدي بطبيعة الحال إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق الغايات المنشودة

بشكل أفضل وفي فترة زمنية وجيزة، أيضاً ضعف القدرات الهيكلية وقلة التمويلات الذي يحد من كفاءة وفعالية دورها التنموي على أرض الواقع.

السؤال الثاني: *كيف ترون إمكانية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني التنموية بصورة أفضل*؟

تباينت إجابات المستجيبين حول كيفية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني التنموية لتقوم بدورها بشكل أفضل وبفعالية وكفاءة أكبر. لكن بشكل عام نستطيع القول بأنه هناك اتجاهين يمكن من خلالهما تفعيل كفاءة ودور المنظمات بصورة أفضل حسب إجابات المستجيبين، وهما من خلال التشارك والتشابك والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات المدنية مع المنظمات الدولية ومع القطاع الحكومي والتنسيق المشترك في إدارة المشاريع والبرامج التنموية لتوحيد الجهود وضمان عدم تشتتها، وكذلك من خلال تحسين البيئة التشغيلية والبيئة القانونية وبيئة التصاريح وتسهيل استصدار التصاريح وتسهيل بيئة العمل من قبل السلطات الحكومية، كون هذا الامر يساعد على تسهيل وتسريع إقامة المشاريع والبرامج التنموية بالغايات والأهداف المنشودة.

حيث أوضح المستجيب العشاري (٢٠٢١) بأن تفعيل دور المنظمات يكون من خلال التشبيك والتنسيق والتواصل بشكل أكبر بين جميع منظمات المجتمع المدني. لكن للأسف نلاحظ وجود مشكلة لدى المنظمات وهي أنه لا حد يفهم شغل وعمل الاخر، الأمر الذي من شانه إضاعة الجهد والمال والوقت. أيضاً لا يوجد تنسيق بين منظمات المجتمع المدني مع الدولة والجهات الحكومية عند إقامة المشاريع أو تحديد البرامج التنموية، لإن المشاريع التي لا تكون منسجمة أو متوائمة مع التوجهات الحكومية أو لا يكون لها مساندة من الدولة يكون تأثيرها بسيط على أرض الواقع، يعني

بدلاً من أن يكون تأثيرها (٨٠ %) يكون فقط (٢٠٪) وهذا يودي إلى تشتت الجهود وهدر الأموال، لذلك أعتقد أنه لا بد من أن يكون هناك تنسيق بين المنظمات المحلية والسلطات الحكومية بحيث يعرف الكل على ماذا يعمل، وهذا سيودي إلى تحسين الاداء وتكاتف الجهود وتنسيقها، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر. وهو أيضاً ما ذكره المستجيب (العمري، ٢٠٢١) حيث قال يجب أن يكون هناك رؤية مشتركة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الحكومية لعمل تقيم احتياج فعلي وصحيح والخروج برؤية مشتركة. يجب أن ندرك جميعاً سوا منظمات دولية أو محلية أو مؤسسات حكومية بأنه يجب أن نتحد في هذه المرحلة وأنه يجب أن نكمل بعضنا البعض من أجل خدمة هذا الوطن المغلوب على أمره منذ ست سنوات. وهو ما أكد عليه المستجيب (السماوي, ٢٠٢١) في أن التشارك والتنسيق المشترك بين منظمات المجتمع المدني هو السبيل الأمثل لتفعيل دور المنظمات بصورة أفضل لإن دورها تكاملي (يكمل بعضها الاخر)، حيث قال نرى أنه من الافضل أن تكون هناك شراكة وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها، بحيث يكون هناك تعاون وشراكة بين منظمات المجتمع المدني نفسها وكذلك المنظمات مع الجهات الحكومية، ويكون هناك لقاءات أكثر واجتماعات أكثر، واشراك للمنظمات مع السلطة المحلية بحيث يكون هناك دور تكاملي بين المنظمات والجهات الحكومية وايضاً بين المنظمات نفسها. وهو أيضاً ما ذكره المستجيب (الوتاري, ٢٠٢١) عندما قال إن عدم التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني يضعف دورها وأثرها التنموي على أرض الواقع، ويضعف النتائج المرجوة، حيث قال أيضاً يوجد احتكار وعدم تعاون بين المنظمات المحلية نفسها وهذا يضعف دورها التنموي، ومع أنه أكثر من مره يتم عقد اجتماعات ولقاءات بين منظمات المجتمع المدني بهدف تأسيس شبكة أو نظام شبكي للمنظمات ومن أجل التنسيق عند إقامة المشاريع وعدم التداخل في

الانشطة التنموية، لكن للأسف يكون الاجتماع صوري وليس له أثر فيما بعد. أيضاً انتقد المستجيب (الوتاري, ٢٠٢١) العلاقة بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأوضح بأن العلاقة بينها هي علاقة شك وريبة الامر الذي يؤثر سلباً على فعالية ودور المنظمات، فقد قال الاصل أن العلاقة بين الحكومة والمنظمات تكون علاقة تكامل، لكن للأسف نحن في اليمن لا يوجد علاقة تكامل بين الحكومة والمنظمات، بل أحياناً تكون علاقة ند، وأحياناً علاقة تنافسية، ولهذا لا يوجد شفافية ولا تعاون ولا تنسيق مشترك. والمشكلة أيضاً ان الحكومات تنظر لهذه المنظمات بأنها يا إما عميلة لأي طرف خارجي، أو أنها غير ذات أهمية وفاعلية في الواقع.

أيضاً طالب بعض المستجيبين الجهات الحكومية بتحسين البيئة التشغيلية والبيئة القانونية وبيئة التصاريح من خلال تسهيل استصدار التصاريح وتسهيل بيئة العمل من قبل السلطات الحكومية كون هذا الامر يساعد على إقامة المشاريع والبرامج التنموية بالغاية والهدف المنشود منها ويؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة، لإن أن إعاقة استصدار هذه التصاريح وصعوبة الحصول عليها يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية وأيضاً يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالمشاريع والبرامج التنموية من المنظمات الدولية. وهو ما تحدث عنه أيضاً المستجيب (الوتاري, ٢٠٢١) حيث قال أيضاً يمكن القول بأنه يوجد إشكاليات حكومية وعراقيل تعيق عمل المنظمات خصوصا من بعد بداية الحرب، فمثلا قبل الحرب كان إذا هناك مشروع ويتطلب الحصول على تصريح حكومي، فإنه تستطيع الحصول على الترخيص بسهولة من الحكومة ومن ثم الشروع في بالعمل أو البرنامج التنموي، لكن الان أصبح صعب الحصول على التراخيص وعند الحصول عليها تكون قد خسرت جزاً من تكلفة ووقت المشروع، وهذا كله من أثار الحرب. وهو ما اتفق معه المستجيب (القطوي, ٢٠٢١) حيث قال إن تفعيل دور المنظمات بشكل أفضل يعتمد على تحسين

البيئة التشغيلية والقانونية، يعتمد تفعيل دور المنظمات بصورة أفضل على إمكانية تحسين البيئة التشجيعية والبيئة القانونية وبيئة التصاريح لعمل منظمات المجتمع المدني. اليوم المنظمات مع وقع الحرب والانقسام الحاصل في البلد ومع وضع التشتت، توجد قيود كثيره جداً مؤثرة بشكل كبير جداً على أنشطة المشاريع سوا التنموية أو الإنسانية، ولهذا نحن نتوقع على أساس أن يكون هناك دور لتفعيل المنظمات من خلال تحسين البيئة التشغيلية والبيئة القانونية والتسهيلات الامنية وتسهيل تنفيذ أنشطة ومشاريع المنظمات من خلال الحصول على تصاريح لتنفيذ مشاريع العمل من قبل السلطات.

أيضاً دعا المستجيبون إلى ضرورة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وأن تفعيل دور منظمات المجتمع المدني مرتبط ببناء قدراتها ومهاراتها، حيث قال المستجيب (العمري, ٢٠٢١) أنه عند بناء قدرات المنظمات المحلية تكون فعاليتها أكبر، فعندما يكون لدينا القدرات والمهارات المطلوبة فإنه لا نحتاج إلى المنظمات الدولية، وعندها تحصل على تمويلات من المانحين لإقامة المشاريع تقوم بالتنفيذ أنت وليس بالشراكة بالفئات مع المنظمات الدولية. وهو ما اتفق معه المستجيب (قاسم, ٢٠٢١) الذي تحدث عن كيف أن منظمات المجتمع المدني في اليمن تحتاج إلى بناء قدرات وتأهيل، حيث قال تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى بناء قدرات، تحتاج إلى تأهيل، حتى تستطيع معرفة دورها ومهامها بشكل أفضل، لكن للأسف فإن هذا الجانب فيه قصور كبير.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بأنه من أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل فإننا نحتاج إلى العمل على تنسيق الجهود والشراكة بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض وأيضاً بينها وبين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، حتى لا تضيع الجهود وتتشتت، الامر الذي يضعف عملية التنمية في اليمن. كذلك طالب المستجيبين الجهات الحكومية بتحسين البيئة التشغيلية والقانونية لعمل المنظمات لما لهذا الامر من أثر إيجابي على تفعيل وتحسين

جودة المخرجات من برامج ومشاريع تنموية وبصورة أفضل. أيضاً دعا المستجيبين إلى ضرورة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني حتى تكون أكثر كفاءة وفعالية على أرض الواقع.

المحور الثالث: منظمات المجتمع المدني التنموية والتنمية المستدامة.

السؤال الأول: *ما هو واقع دور منظمات المجتمع المدني التنموية في عملية التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء، (في كلاً من الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي)*؟

من خلال رصد اجابات المستجيبين نلاحظ أن هناك توجه عام ورأي شبه موحد حول دور منظمات المجتمع المدني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو أنه يوجد دور واضح لهذه المنظمات، ولكنه لا يزال يعد ضعيفاً ودون المستوى المطلوب. وقد أوعز المستجيبين سبب هذا الضعف إلى الحرب الدائرة في اليمن، وأن هذه الحرب غيرت توجه المنظمات المحلية من التوجه التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى التوجه الاغاثي فقط، وهو ما سبب اختلالات في عملية التنمية المستدامة. أيضاً نتيجة للحرب أصبحت التمويلات محدودة، وإذا وجدت تمويلات فإنها تكون محدده للجوانب الاغاثية والإنسانية وبناءً على توجهات المانحين، الامر الذي أدى إلى تعثر وضعف في عمليات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بجميع أشكالها. وأيضاً يرى المستجيبون بأن التنمية الاجتماعية والبيئية مرتبطة بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية، كون التنمية الاقتصادية تمثل المحرك الاساس للتنمية الاجتماعية والبيئية، حيث أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اجتماعية أو بيئية في ظل عدم وجود التنمية الاقتصادية. فلا يمكن عمل برامج أو إقامة مشاريع تنموية ذات طابع اجتماعي أو بيئي والمجتمع يعاني اقتصادياً لإنه في هذه الحالة سيكون استجابة المجتمع والافراد للتوعية الاجتماعية أو البيئية مثلاً ضعيفة أو معدومة كون الاهتمام لديهم سيكون

تحسين وضعهم الاقتصادي أولاً، وتحسين ظروف المعيشة التي تمثل أولوية أساسية للمجتمع، ثم بعد ذلك تأتي التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية.

فقد تحدث المستجيب الوتاري (٢٠٢١) أنه بالنسبة للتنمية في للمجال الاقتصادي يعتبر ضعيف في الوقت الحالي، حيث قال إن التنمية الاقتصادية تعتبر ضعيفة مقارنة بالوضع الطبيعي، وهذا هو كما ذكرت سابقاً نتيجة للحرب ونتيجة لتوجهات الممولين والتي هي تهتم حالياً بوضع الطوارئ، فهم لا يدعمون الجانب الاقتصادي بشكل كبير حالياً لان الجانب الاقتصادي هو جانب تنموي وهم يريدون إغاثة انسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمحتاجين أولاً. وأستطيع القول بان التنمية المستدامة في اليمن بشكل عام هي لا تزال ضعيفة حتى من قبل الحرب، ولكن مع الحرب توجهت المنظمات للجانب والعمل الاغاثي والانساني. وهو أيضاً ما اتفق معه المستجيب (القطوي, ٢٠٢١) الذي قال صحيح بأن دور المنظمات ما يزال بسيط ومحدود في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، صحيح أن هناك بعض المنظمات ونحن من ضمنها بدأت تعمل على تسهيل سبل العيش في الجوانب الاقتصادية، ولكن لا يزال محدودية التمويل هو المقيد لمنظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ان هناك العديد من العوائق التي نواجها من خلال القيود المفروضة على عمل المنظمات هذا له تأثير كبير على دورها، لكن الأهم من ذلك وهو أكبر تحدي هي مسألة قيود التمويل أو محدودية التمويل وهو انخفاض نسبة التمويل لليمن، هذا أثر بشكل كبير في العامين ٢٠٢٠ – ٢٠١٩. أيضاً تحدث المستجيب (اللوية، ٢٠٢١) عن كيف أنه في ظل الحرب لا نستطيع القول بان لنا دور من عدمه إلا إذا كان لنا دعم، وبسبب توقف الدعم تتوقف التنمية الاقتصادية. وكذلك بالنسبة للمجال الاجتماعي والبيئي: أنا أقول إنه أيضاً نتيجة للحرب لا يمكن عمل تنمية اجتماعية أو تنمية بيئية، لإنه ببساطة لا تستطيع العمل على توعية الناس اجتماعياً وهم

أصلاً يريدون شيئاً أخر أهم وهو حسين سبل العيش والحياة المتمثل في (الجانب الاقتصادي)، إلا في الأمور التي تريدها الحكومة وتطلب من المنظمات أن تعمل توعية للناس فيها ك (الهوية اليمنية) فيتم حصر عمل البرامج التوعوية في أمور تريدها الحكومة أحياناً. لكن بالنسبة لبرامج التنمية ورفع الاقتصاد وما شابة فإنه لا يوجد، لأنهم غير مهتمين بهذا الامر في ظل الحرب الدائرة الان. وكما ذكرت من قبل، فالان دور منظمات المجتمع المدني ينحصر في أعمال الإغاثة والانسانية، فنحن نعمل على شراكه مع المنظمات الدولية في البرامج الإغاثية والانسانية للأسر المحتاجة والذين يعانون من الفقر الان.

بينما تحدث المستجيب العشاري (٢٠٢١) عن الدور التنموي البسيط في الجانب الاقتصادي لمنظمات المجتمع المدني، وأوعز ذلك إلى الحرب القائمة وكيف أن المشاريع التنموية في اليمن سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي لا تتسم بالاستدامة وإنما مشاريع مؤقته وقصيرة الاجل، حيث قال نستطيع القول أن منظمات المجتمع المدني ليس لها تأثير كبير في المجال الاقتصادي، لكن بطبيعة الحال هي قد قلصت فجوة انقطاع الرواتب، وساهمت لو بشكل بسيط في خلق السيولة، لكن على المدى البعيد لا أعتقد أنها أثرت بشكل كبير في العملية التنموية لليمن، لإنها لا تخطط لمشاريع اقتصادية مستدامة. أما في الجانب الاجتماعي، يوجد بعض المشاريع تحت مسمى التماسك الاجتماعي، وهي عبارة عن مشاريع غرضها المساهمة في التماسك المجتمعي، فمثلا قبل فترة استطاعت احدى المنظمات إطلاق سراح عدد من الاسرى القصر، فقد يوجد بعض الجهود التي تلامس الجانب الاجتماعي، ولكنها تحتاج إلى الدعم والتشجيع لتنمو أكثر، لكن للأسف لا أعتقد أنه يوجد تشجيع لمثل هذه المبادرات.

وتحدث المستجيب السماوي (٢٠٢١) أن سبب ضعف دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي والبيئي هو أن المنظمات تركز في برامجها على الجانب الاقتصادي والاغاثي بسبب للحرب، وأيضاً لا يمكن القيام بالبرامج الاجتماعية والبيئية في ظل ضعف البرامج الاقتصادية، لان التنمية الاجتماعية والبيئية مرتبطة بصورة كبيرة بالتنمية الاقتصادية حيث قال صحيح إن دور منظمات المجتمع المدني ضعيف في المجال الاجتماعي والبيئي في الفترة الأخيرة، وذلك لان أولويات المنظمات تنصب أكثر على البرامج التنمية والاغاثية أكثر من النواحي الاجتماعية والتوعية الاجتماعية والبيئية.

بينما ذكر المستجيب الوتاري (٢٠٢١) أن منظمات المجتمع المدني كان له دور لابأس به في المجال البيئي خصوصاً في المرحلة الماضية أو في مرحلة ما قبل الحرب، وذلك من خلال برامج التوعية في الجانب البيئي حيث قال كان لها دور في الجانب البيئي واشتغلت المنظمات أكثر خصوصاً مع انتشار الأوبئة والأمراض (كالكوليرا والان مع كرونا مثلاً...) في مجال التوعية والارشادات للناس، ويعتبر الجانب البيئي الأقل اهتماماً صراحة، مع اننا في حالة حرب وزادت فيها الأوبئة لكن حجم العمل في الجانب البيئي ضعيف مقارنة ببقية القطاعات، ربما بسبب أن المانحين لم يكونوا يهتموا بهذا الجانب والمنظمات المحلية غير بهتمه بهذا أيضاً فيوجد فيه اهمال.

من خلال ما سبق نستطيع القول بأن دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي والبيئي ضعيف كونه مرتبط بالدور الاقتصادي بشكل مباشر، لذلك تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز التنمية الاقتصادية اولاً، لانه لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية أو تنمية بيئية من دون تحقيق أو وجود التنمية الاقتصادية بشكل قوي وملموس، كون التنمية الاقتصادية تمثل أولوية للجمهور، وأن هناك علاقة ايجابية ومباشرة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية. كذلك

برامج التنمية المختلفة مرتبطة بتوجهات المانحين وبرامجهم بشكل كبير، الامر الذي يحد في بعض الاحيان عمل واقامة العديد من البرامج والمشاريع التي يحتاجها المجتمع.

السؤال الثاني: *كيف يمكن الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في اليمن؟*

من خلال تحليل إجابات المستجيبين نلاحظ أن هناك توجه عام أو رأي شبه متفق عليه من أجل الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني التنموية بشكل أفضل، وهو أنه من أجل الارتقاء بعمل ودور منظمات المجتمع المدني التنموية يجب العمل على بناء قدراتها المؤسسية والبشرية من خلال تأهيل وتدريب أعضائها كونهم يفتقرون أحياناً إلى التأهيل والتدريب المطلوب، وكذلك من خلال التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها وتعزيز الشفافية من أجل توحيد الجهود التنموية لضمان تحقيق أهدافها ورسالتها. أيضاً العمل على تحسين البيئة القانونية والتشغيلية لمنظمات المجتمع المدني والتنسيق مع الجهات الحكومية حتى تتمكن المنظمات من أداء مهامها وواجبتها بيسر وعلى أكمل وجه ممكن. وهنا نماذج من بعض إجابات المستجيبين كما يلي:

تحدث المستجيب القطوي (٢٠٢١) عن أهمية الشراكة وبناء القدرات سواء المؤسسية أو البشرية للمنظمة للارتقاء بعمل المنظمات المدنية، حيث قال إن الارتقاء يعتمد على عدة محاور أهمها الشراكة، فمثلا نحن عندما نعمل توصيات للمانحين من أجل أن يخصصوا بعض التمويلات بالذات للمنظمات محدودة القدرات التي غير قادرة على أن تحصل على التمويلات بأن يخصصوا لها أمولاً وأن يعيدوا اعتبارات المعايير بحيث يتيح للمنظمات محدودة القدرات بأن تدخل ضمن التمويلات المخصصة لمنظمات المجتمع المدني، هذا طبعاً يعمل على زيادة فعاليتها. أيضاً نحتاج أن نعمل بناء قدرات مؤسسية وبناء قدرات بشرية للكوادر في منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى بناء قدرات

قطاعية في مجالات المياه، مجالات الاقتصاد، ومجال الامن الغذائي والمأوى وغيره، بالإضافة إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال إعادة الاعمار وهي ما تسمى بالإنعاش المبكر ومرحلة التعافي ومن ثم مرحلة إعادة الاعمار في حال تمت المصالحة وحصل الاستقرار.

وهو ما اتفق معه المستجيب (العمري، ٢٠٢١) حيث قال نحتاج إلى رؤية واضحة طبعاً وتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات الحكومية والمنظمات الاممية، بحيث يكون لدينا رؤية متوافقة مع الجميع ونكون أكثر تقارباً ونعطي ما عندنا من أهداف، فنحن والجهات والمؤسسات الحكومية في إطار واحد وفي خندق واحد، فنحن نطرح رؤيتنا للتنمية المستدامة وايضاً المنظمات الاممية والدولية ونطلع عليها جميعاً كي تكون رؤيتنا وأهدافنا واحدة ومتوافقة، وقد نصل إلى شي مشترك، وبهذه الطريقة نرتقي بعمل منظمات المجتمع المدني ونحقق التنمية المستدامة المنشودة.

وقد أكد المستجيب السماوي (٢٠٢١) بأن منظمات المجتمع المدني يوجد بينها تنافس، ولكنه للأسف تنافس غير حميد، تنافس سلبي وهذا الأمر يعيق تحقيق التنمية ويوقف عجلة التنمية، الامر الذي يضعف دورها ويشتت جهودها، حيث قال نستطيع القول بأن بعض منظمات المجتمع المدني يوجد بينها نوع من التنافس، ولكنه تنافس غير إيجابي، تنافس سلبي قد يضر بالطرفين. لإنه لو كان هناك تعاون بين المنظمات بشكل جيد فإن هذا سيساعدها على حشد الموارد بشكل أفضل وحشد التمويلات. أيضاً دعا إلى تأهيل وتدريب منظمات المجتمع المدني للارتقاء بعملها ودورها التنموي حيث قال يمكن الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع قدراتها بشكل أكبر، أيضاً من خلال حملات التدريب والتأهيل والتوعية بأهمية التنمية وخصوصاً التنمية المستدامة وكيف تيم تطوير أهداف التنمية المستدامة وكيف يتم إدراج أهداف التنمية في خطط

المنظمات، بحيث تدخل ضمن الخطط الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني، أيضاً بالإضافة إلى ما ذكرته سابقاً من تكامل الأدوار والشراكة والتنسيق والتعاون المشترك بين المنظمات.

وهو أيضاً ما أكده المستجيب (الوتاري، ٢٠٢١) في حواره، حيث ذكر أنه من أجل الارتقاء بعمل المنظمات بشكل أفضل فإن المنظمات تحتاج إلى إعادة تأهيل حيث يقول بأن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى إعادة تأهيل بسبب أنها ركزت على الجانب الاغاثي والانساني وأهملت الجوانب التنموية حتى نسينا التنمية المستدامة وأهدافها، لذلك من وجهة نظري أرى بأن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب حتى نستطيع تحقيق التنمية المستدامة وفق هذه الأهداف، فالتدريب والتأهيل مهم جداً. أيضاً من خلال اشراك المجتمع في تصميم المشاريع والبرامج التنموية، فهذا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لأنه من خلال التواصل مع المجتمع نستطيع معرفة احتياجاته ومنظمات المجتمع المدني هي أقرب للمجتمع وأعرف باحتياجاته.

كذلك ذكر المستجيب قاسم (٢٠٢١) بأن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى تأهيل وتبادل الخبرات مع المنظمات الأخرى التي نجحت في المساهمة الفاعلة في عملية التنمية في البلدان الأخرى حيث يقول إنه من أجل الارتقاء بعمل المنظمات نحتاج أولاً إلى بناء القدرات وكذلك تبادل الخبرات مع المنظمات المحلية في المجتمعات والدول الاخرى، فمثلا نحن بحاجة إلى التعرف على عمل المنظمات في الخارج وكسب الخبرة ولو من دول قريبة منا مثل بنغلادش، باكستان لأنهم حققوا نجاح في هذا الجانب ونتبادل الخبرات، لان تبادل الخبرات مهم جداً في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

بينما يرى المستجيب الارياني (٢٠٢١) بأن تحسين الإطار القانوني يمثل أهمية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني وذلك لما له من إثر كبير على دورها وفعاليتها في المجتمع حيث قال لابد أن يكون هناك وعي بعمل منظمات المجتمع المدني، وأيضاً الإطار القانوني يكفل

استقلالية هذه المنظمات، لكن الان يوجد تحديات قانونية على منظمات المجتمع المدني الامر الذي من شأنه أن يؤثر على عملها، لذلك لا بد من وجود إطار قانوني يساعد المنظمات في عملها ومهامها واستقلاليتها، يفرض عليها الشفافية ويفرض عليها المؤسسية في بنائها، لكن لا يوقف عملها، لابد من زيادة وعي الحكومة ووعي المجتمع والافراد والعاملين في منظمات المجتمع المدني، أيضاً كما ذكرت من قبل يجب بناء القدرات وتوفير منح أهلية ووطنية لمنظمات المجتمع المدني.

وفي رأي منفرد ذكر المستجيب العشاري (٢٠٢١) أنه من أجل الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني فإنه يجب العمل على حوكمة هذه المنظمات، حيث يقول أعتقد أنه يمكن الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني من خلال حوكمتها، لان المؤسسات والمنظمات إذا أرادت أن ترتقي أكثر ويكون دورها أكبر وأكثر فعالية فعليها أن تحوكم، أيضاً تعزيز بيئة الرقابة، هذي كلها انعكاسات لمبادئ الحوكمة، فلو تم العمل بناءً عليها ستكون هي السبب الرئيس للارتقاء بعملها ودورها التنموي.

٤,١٣ المسارات واختبار الفرضيات

تم الحصول على تقدير لعلاقات النموذج الهيكلي (أي معاملات المسار) التي تمثل العلاقات والتأثيرات المفترضة بين المتغيرات، و معاملات المسار لها قيم موحدة تقريبا بين (−١) و (+١)، حيث تمثل معاملات المسار المقدرة الأقرب من (+١) أثر إيجابي قوي، والقيم المقدرة الأقرب من (−١) أثر سلبي قوي، وتكون عادة ذات دلالة إحصائية، وكلما كانت المعاملات المقدرة أقرب إلى الصفر، كانت العلاقات أضعف، والقيم المنخفضة جدا

القريبة من الصفر عادة لا تكون ذات دلالة إحصائية، وتكون العلاقة معنوية و ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة (P-Value) الخاصة بمعامل التقدير الخاص بهذه العلاقة أقل من (٠,٠٥).

الفرضية الأولى:

هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.

نستطيع القول إن العلاقة بين المتغير المستقل "كفاءة وفعالية المنظمة" والمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" كانت قيمتها جيدة ووصلت لمستوى القبول المسموح به، حيث بلغت قيمه Beta (٠,٦٤٦)، مما يدل على وجود أثر إيجابي لكفاءة وفعالية المنظمة في المشاركة في التنمية الاقتصادية في عينة الدراسة، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد أي متغيرات أخرى فإن الزيادة في كفاءة وفعالية المنظمة بدرجة واحدة سيعمل على زيادة (٦٤,٦٪) في مشاركة المنظمة في التنمية الاقتصادية في عينة الدراسة، ويعزز ذلك قيمة (T) التي بلغت (١٤,٥٠٨)، وقيمة (P-Value) الخاصة بمعامل التقدير وهي أقل من (٠,٠٠١). وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المنظمات العاملة في اليمن من وجهة نظر العاملين فيها، وبالتالي فإن الفرضية الأولى مقبولة.

كما بلغت قيمة (R Square) في المسار "كفاءة وفعالية المنظمة -> التنمية الاقتصادية" (٠,٤١٨)، وهذا يدل على أن كفاءة وفعالية المنظمة يفسر ما نسبته (٤١,٨٪) من التغيرات الحاصلة

في المشاركة في معامل التنمية الاقتصادية للمنظمات في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها، وهي قدرة تفسيرية متوسطة.

ومن نتائج تحليل أسئلة المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء المنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء حول مدى كفاءة وفعالية المنظمات ودورها في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ذكروا بأن منظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء لها دور مساهم في عملية تحقيق التنمية المستدامة، ولكنه لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، وهذا الضعف والقصور هو نتيجة للحرب الدائرة في اليمن.

كذلك أوعز المستجيبين سبب هذا الضعف إلى التوجه الاضطراري لمنظمات المجتمع المدني نحو البرامج الاغاثية، حيث إن هذه الحرب غيرت توجه المنظمات المحلية من التوجه التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى التوجه الاغاثي والانساني فقط، وهو ما سبب اختلالات في عملية تحقيق التنمية المستدامة. كذلك بسبب ضعف التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها وضعف التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية الامر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود يحد من كفاءة وفعالية المنظمات.

الفرضية الثانية:

هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.

نستطيع القول إن العلاقة بين المتغير المستقل "كفاءة و فعالية المنظمة" والمتغير التابع "التنمية الاجتماعية" كانت قيمتها متوسطة ووصلت لمستوى القبول المسموح به، حيث بلغت قيمتها

(٠,٢٢٤)، وهذا يعني أن كفاءة وفعالية المنظمة تساهم ب (٢٢,٤٪) في معامل التنمية الاجتماعية، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد المتغيرات الأخرى فإن الزيادة بدرجة واحدة في كفاءة وفعالية المنظمة تزيد (٢٢,٤٪) في معامل التنمية الاجتماعية للمنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء عينة الدراسة، ويعزز ذلك قيمة (T) التي بلغت (٤,٠٠٨)، وقيمة ال (P-Value) الخاصة بمعامل التقدير والتي هي أقل من (٠,٠٠١). وبذلك فقد أوفت بالشروط التي تحكم تلك العلاقة، وبالتالي فإن الفرضية مقبولة.

ومن نتائج تحليل أسئلة المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء المنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء حول مدى كفاءة وفعالية المنظمات ودورها في عملية تحقيق التنمية الاجتماعية، فقد أكدوا على أن سبب ضعف دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي هو أن المنظمات تركز في برامجها على الجانب الاقتصادي والاغاثي بسبب للحرب، وأيضاً تقل حاجة المجتمع للتنمية الاجتماعية أو البيئية في ظل ظروف الحرب وتبدل اهتمامات الأفراد نحو الاحتياجات الأساسية لشئون حياتهم، فلا يمكن القيام بالبرامج الاجتماعية في ظل ضعف البرامج الاقتصادية، لان التنمية الاجتماعية مرتبطة بصورة كبيرة بالتنمية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة

هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.

نستطيع القول إن العلاقة بين المتغير المستقل "كفاءة وفعالية المنظمة" والمتغير التابع "التنمية البيئية" كانت قيمتها جيدة ووصلت لمستوى القبول المسموح به، حيث

بلغت قيمتها (٠,٤١٣)، وهذا يعني أن كفاءة وفعالية المنظمة تساهم ب (٤١,٣٪) في معامل التنمية البيئية، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد المتغيرات الأخرى فإن الزيادة بدرجة واحدة في كفاءة وفعالية المنظمة تزيد (٤١,٣٪) في معامل التنمية الاجتماعية للمنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء عينة الدراسة، ويعزز ذلك قيمة (T) التي بلغت (٤,٨١٢)، وقيمة ال (P-Value) الخاصة بمعامل التقدير والتي هي أقل من (٠,٠٠١). وبذلك فقد أوفت بالشروط التي تحكم تلك العلاقة، وتعد الفرضية أيضا مقبولة.

ومن نتائج تحليل أسئلة المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء المنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء حول أثر كفاءة وفعالية المنظمات في عملية تحقيق التنمية البيئية أظهرت النتائج بان دور منظمات المجتمع المدني في المجال البيئي يعد ضعيفاً وهو مرتبط بالدور الاقتصادي بشكل مباشر، كونه لا يمكن تحقيق تنمية بيئية صحيحة من دون تحقيق التنمية الاقتصادي وأن هناك علاقة ايجابية مباشرة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، كذلك برامج التنمية المختلفة مرتبطة بتوجهات المانحين وخططهم بشكل كبير، الامر الذي يحد من انتشار البرامج والمشاريع التي يحتاجها المجتمع.

ومما سبق يتضح التأثير الإيجابي لكفاءة وفعالية المنظمة على كل من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها، وبالتالي فإن هدف الدراسة الذي ينص على "تحديد أثر كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية البيئية" قد تم تحقيقه. بالإضافة الى ذلك يتضح أيضا التأثير الإيجابي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية على

المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية وذلك للمنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظرا العاملين فيها.

الفرضية الرابعة:

هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.

نستطيع القول إن العلاقة بين المتغير المستقل "التنمية الاقتصادية" والمتغير التابع "التنمية الاجتماعية" كانت قيمتها جيدة ووصلت لمستوى القبول المسموح به، حيث بلغت قيمتها (٠,٦١٣)، وهذا يعني أن معامل التنمية الاقتصادية تساهم ب (٦١,٣٪) في معامل التنمية الاجتماعية، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد المتغيرات الأخرى فإن الزيادة بدرجة واحدة في معامل التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة بمقدار (٦١,٣٪) في معامل التنمية الاجتماعية للمنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء عينة الدراسة، ويعزز ذلك قيمة (T) التي بلغت (١٢,١٥٦)، وقيمة ال (P-Value) الخاصة بمعامل التقدير والتي هي أقل من (٠,٠٠١). وبذلك فقد أوفت بالشروط التي تحكم تلك العلاقة، وتعد الفرضية مقبولة.

ومن نتائج تحليل أسئلة المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء المنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء يظهر بأن هناك تأثير للتنمية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية والبيئية، وأن تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية مرتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز التنمية الاقتصادية اولاً، كونه كما ذكر المستجيبون في المقابلات الشخصية لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية أو تنمية بيئية أو أن التنمية الاجتماعية والبيئية تكون

ضعيفة أو شبه معدومة في مجتمعٍ ما، عند عدم وجود أو توفر التنمية الاقتصادية، ومن دون تحقيق أو وجود التنمية الاقتصادية بشكل ملموس على أرض الواقع يكون الالتفات للتنمية الاجتماعية والبيئية قليل، كون التنمية الاقتصادية تمثل أولوية للجمهور. وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي تقول بأن هناك علاقة ايجابية ومباشرة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية.

الفرضية الخامسة:

هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.

نستطيع القول إن العلاقة بين المتغير المستقل "التنمية الاقتصادية" والمتغير التابع "التنمية البيئية" كانت قيمتها متوسطة ووصلت لمستوى القبول المسموح به، حيث بلغت قيمتها (٠,٢٧٧)، وهذا يعني أن معامل التنمية الاقتصادية تساهم ب (٢٧,٧٪) في معامل التنمية البيئية، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد المتغيرات الأخرى فإن الزيادة بدرجة واحدة في معامل التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة بمقدار (٢٧,٧٪) في معامل التنمية البيئية للمنظمات العاملة في أمانة العاصمة صنعاء عينة الدراسة، ويعزز ذلك قيمة (T) التي بلغت (٣,٢٧٢)، وقيمة ال (P-Value) الخاصة بمعامل التقدير والتي هي أقل من (٠,٠٠١). وبذلك فقد أوفت بالشروط التي تحكم تلك العلاقة، وتكون الفرضية مقبولة.

ومن نتائج تحليل أسئلة المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء المنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء يتضح بأن منظمات المجتمع المدني كان له دور لابأس به في المجال البيئي خصوصاً في المرحلة الماضية أو في مرحلة ما قبل الحرب، وذلك

من خلال برامج التوعية في الجانب البيئي حيث أكد بعض المستجيبون بأن منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء كان لها دور في الجانب البيئي واشتغلت المنظمات أكثر خصوصاً مع انتشار الأوبئة والأمراض (كالكوليرا والان مع فيروس كرونا مثلاً...) وفي مجال التوعية والارشادات، ولكن يعتبر الجانب البيئي هو الأقل اهتماماً ببرامج ومشاريع التنمية المستدامة، مع أن اليمن تعيش حالة حرب وزادت فيها الأوبئة لكن حجم العمل في الجانب البيئي ضعيف مقارنة ببقية القطاعات، ربما بسبب أن المانحين لم يكونوا يهتموا بهذا الجانب والمنظمات المحلية غير بهتمه بهذا أيضاً فيوجد فيه اهمال.

وأن سبب ضعف دور منظمات المجتمع المدني في المجال البيئي هو أن المنظمات تركز في برامجها على الجانب الاقتصادي والاغاثي بسبب للحرب، وأيضاً لا يمكن القيام بالبرامج البيئية والتوعوية للتنمية البيئية في ظل ضعف البرامج الاقتصادية، لان التنمية البيئية مرتبطة بصورة كبيرة بتحقيق التنمية الاقتصادية حيث يرى بعض المستجيبون بأن دور منظمات المجتمع المدني ضعيف في المجال البيئي في الفترة الأخيرة، وذلك لان أولويات المنظمات تنصب أكثر على البرامج التنمية والاغاثية أكثر من النواحي الاجتماعية والتوعية الاجتماعية والبيئية.

٤,١٣,١ اختبار الفرضيات غير المباشرة:

الفرضية السادسة:

هناك تأثير غير مباشر أو علاقة غير مباشرة لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية.

أكدت الفرضية السادسة على وجود علاقة ذات تأثير غير مباشر وإيجابي لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال التنمية الاقتصادية، ووفقا للنتائج المتحصل عليها من التحليل كانت قيمة العلاقة أو التأثير غير المباشر (٠,٣٩٧)، والمتحصل عليها نتيجة ضرب قيمة معامل المسار أو التقديرات المقننة للعلاقة بين كفاءة وفعالية المنظمة والتنمية الاقتصادية (٠,٦٤٦) وقيمة معامل المسار أو التقديرات المقننة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (٠,٦١٣).

جدول (٤,٢٥): قيم التأثير غير المباشر ومجموع التأثير ومستوى الدلالة للعلاقة غير المباشرة بين كفاءة وفعالية المنظمة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

الفرضية	Independent	Mediation	Dependent	Indirect Effect	اختبار التأثير غير المباشر		فترة الثقة		نوع العلاقة الوسيطة
	المتغير المستقل (الخارجي)	المتغير الوسيط	المتغير التابع (الداخلي)	قيمة التأثير غير المباشر	T	SE	٪٩٥ UL	٪٩٥ LL	Type of Mediation
H6	كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية	٠,٣٩٧**	٩,٥٢٦	٠,٠٤٢	٠,٤٨٠	٠,٣١٧	متغير وسيط
H7	كفاءة وفعالية المنظمة	التنمية الاقتصادية	التنمية البيئية	٠.١٧٩**	٣,٢٤١	٠,٠٥٥	٠,٢٨٧	٠,٠٧٠	متغير وسيط

وقد أشارت قيمة تي (T-Value) وقيمة مستوى الدلالة بالإضافة الى قيم فترات الثقة الى أن التأثير غير المباشر لكفاءة وفعالية المنظمة على التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية كان ذو دلالة إحصائية، حيث ان قيمة (تي) الإحصائية (T-Value) للعلاقة تساوي (٩,٥٢٦) وهي قيمة أكبر من القيمة المحك (١,٩٦٤)، وقيمة مستوى الدلالة أقل من (٠,٠١) وذو دلالة معنوية إحصائية وأقل من المحك المعياري للدلالة المعنوية (٠,٠٥).

الفرضية السابعة:

هناك تأثير غير مباشر أو علاقة غير مباشرة لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية من خلال التنمية الاقتصادية.

أكدت الفرضية السابعة على وجود علاقة ذات تأثير غير مباشر وإيجابي لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية، وذلك من خلال التنمية الاقتصادية، ووفقا للنتائج المتحصل عليها من التحليل كانت قيمة العلاقة أو التأثير غير المباشر (٠,١٧٩)، والمتحصل عليها نتيجة ضرب قيمة معامل المسار أو التقديرات المقننة للعلاقة بين كفاءة وفعالية المنظمة والتنمية الاقتصادية (٠,٦٤٦) وقيمة معامل المسار أو التقديرات المقننة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية (٠,٢٧٧).

وقد أشارت قيمة تي (T-Value) وقيمة مستوى الدلالة بالإضافة الى قيم فترات الثقة أن التأثير غير المباشر لكفاءة وفعالية المنظمة على التنمية البيئية من خلال التنمية الاقتصادية كان ذو دلالة إحصائية، حيث ان قيمة (تي) الإحصائية (T-Value) للعلاقة تساوي (٣,٢٤١) وهي قيمة أكبر من القيمة المحك (١,٩٦٤)، وقيمة مستوى الدلالة أقل من (٠,٠١) ذو دلالة معنوية إحصائية وأقل من المحك المعياري للدلالة المعنوية (٠,٠٥).

التنمية الاقتصادية متغير وسيط (Partial Mediation):

يتضح لنا من خلال العلاقات في النموذج وجود علاقة ذات تأثير غير مباشر لكفاءة وفعالية المنظمة على التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية من خلال التنمية الاقتصادية، وأن التنمية الاقتصادية له دور المتغير الوسطي الجزئي وليس الوسط الكلي، وذلك نظرا لوجود التأثير المباشر بين كفاءة

وفعالية المنظمة كمتغير مستقل على التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية كمتغيرين تابعين، وهذا يعني أن كفاءة وفعالية المنظمة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية.

٤,١٤ ملخص نتائج اختبار الفرضيات

يبين الجدول رقم (٤,٢٥) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويظهر فيه قبول أو رفض كل فرضية من فرضيات الدراسة.

جدول رقم (٤,٢٦): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النص	النتيجة
الفرضية الأولى	هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) أو علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.	قبول
الفرضية الثانية	هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) أو علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.	قبول
الفرضية الثالثة	هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) أو علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.	قبول
الفرضية الرابعة	هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) أو علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والمساهمة في التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.	قبول
الفرضية الخامسة	هناك (تأثير ذو دلالة احصائية) أو علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين مساهمة منظمات المجتمع المدني في	قبول

	التنمية الاقتصادية والمساهمة في التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء من وجهة نظر العاملين فيها.	

٤,١٥ خلاصة الفصل الرابع

قدم هذا الفصل عرض لنتائج مختلف التحليلات التي تم أجراؤها للإجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات. كما مرت البيانات في هذا الفصل بثلاث مراحل لتحليلها، وشملت: التحقق من جودة أداة الدراسة، والبيانات المستخدمة، وتحليل العوامل، وأخيرا تحليل المعادلة البنائية الهيكلية.

حيث شملت مرحلة التحضير، "تنظيف البيانات" تم إجراء التحاليل الأولية لتنظيف البيانات وتصنيفها في مجموعات كاملة تمهيداً لتحليلها، ومن ثم إجراء تحليل الصدق والثبات للتأكد من صحة كل بند في الاستبانة. وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي لتحديد هياكل وعوامل المتغيرات التابعة، والمتغيرات المستقلة، وتضمنت الخطوة الأخيرة استخدام النمذجة البنائية الهيكلية SEM لدراسة العلاقات بين المتغيرات ككل، معتمدا على أساس الإطار النظري والبحوث التجريبية المسبقة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA